Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/22
11 March 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

النواتـــج

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0185

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
أولاً- أهداف المنتدى	١
ثانياً- العملية التحضيرية	٢
ألف- المجموعة التشاورية	٢
باء- اجتماع الخبراء الاستشاري.....	٣
جيم- عملية التشاور الفلسطينية	٣
دال- نشاطات تحضيرية أخرى	٣
ثالثاً- تنظيم العمل	٤
رابعاً- ملخص وقائع الأعمال والمداولات	٦
ألف- حفل الافتتاح.....	٦
باء- كلمات المسؤولين رفيعي المستوى.....	٧
جيم- تأثيرات الاحتلال	٩
دال- التنمية في ظل عدم التيقن	١١
هاء- الرؤية التنموية الفلسطينية	١٣
واو- مشاركة المرأة في عملية التنمية	٢٨
زاي- الشراكة العربية-الفلسطينية	٢٩
حاء- الشراكة الفلسطينية-الدولية	٣٧
طاء- دور الإعلام.....	٣٨
ياء- المبادرات والاتفاقات التي أعلن عنها خلال المنتدى.....	٣٩
خامساً- الاستنتاجات والتوصيات	٤٤
ألف- الإعلان الصادر عن المنتدى	٤٤
باء- التوصيات.....	٤٦

الملاحق

١- تنظيم الأعمال	٥٢
٢- الأنشطة الثقافية.....	٥٩

مقدمة

١- في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في دورتها الحادية والعشرين، القرار رقم ٢٣٧ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ الذي يدعو اللجنة إلى المساهمة في إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية في فلسطين. وإزاء استمرار تدهور هذه الأوضاع وتفاقمها، اعتمدت اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين القرار ٢٥٢ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ المتعلق بإعادة التأهيل وتحقيق الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، وشدّدت فيه على الحاجة الملحة لانعقاد منتدى عربي دولي حول إعادة التأهيل والإعمار.

٢- واستجابة للقرارين المذكورين أعلاه، اقترحت الأمانة العامة للإسكوا، وهي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتمتع فيها فلسطين بالعضوية الكاملة، تنظيم المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

٣- وقد تمت بلورة المقاصد والأهداف المرتجاة من المنتدى بعد مشاورات مستفيضة مع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية، المعنية بالجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية. وأسفرت المشاورات عن توافق عام حول أسباب انعقاد المنتدى، والتي تتمثل بالسعي لمواصلة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والأمني. وفي هذا المجال، برزت الحاجة أيضاً إلى الربط بين جهود الإغاثة وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتعزيز مختلف أوجه الشراكة العربية تحقيقاً للتنمية الفلسطينية المستدامة.

أولاً- أهداف المنتدى

٤- تحددت أهداف المنتدى بما يلي:

(أ) التأكيد على مسؤوليات المجتمع الدولي والتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، بناءً على الأعراف والمبادئ المعترف بها، إضافة إلى القرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة؛

(ب) عرض الرؤية والأولويات والخطط المستقبلية الفلسطينية عن إعادة التأهيل والتنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة؛

(ج) حشد الدعم العربي لعملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال أربع قنوات:

(١) استدامة وتعزيز آليات العمل الحكومية ومؤسسات وصناديق العون العربي لدعم التنمية في فلسطين؛

(٢) الشراكة العربية والدولية مع القطاع الخاص الفلسطيني لدعم الانتاج وتسويق المنتجات والاستثمار؛

(٣) تحفيز وتنسيق مشاركة المنظمات الأهلية العربية في جهود الإغاثة والتنمية البشرية المستدامة؛

(٤) إحداث روابط أوثق وقنوات دعم يسهم عبرها فلسطينيو الشتات في دعم الأهل في الداخل.

(د) بلورة ترتيبات محددة وفعالة لتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف على مستوى الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والصناديق والمنظمات، ضمن الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على التغلب على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال ومواجهة التحديات المستقبلية، بالرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ثانياً- العملية التحضيرية

ألف- المجموعة التشاورية

٥- لتأمين أوسع مشاركة ممكنة في العملية التحضيرية، ولضمان نجاح المنتدى وتنفيذ توصياته، قامت الإسكوا بدعوة السلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية للعمل معهما، بوصفهما الشريكتين الرئيسيتين، على تنظيم المنتدى. كما دعت اللجنة أيضاً عدداً من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، للمشاركة في مجموعة تشاورية[١].

٦- ساهم عدد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في تمويل المنتدى ونشاطاته التحضيرية[٢] إلى جانب مساهمة عدد من أعضاء المجموعة التشاورية[٣].

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السلطة الفلسطينية، جامعة الدول العربية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، البنك الدولي، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة العمل الدولية، صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المنظمة الدولية للهجرة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

(٢) مؤسسة فريدريش إيبرت، جمعية المساعدات الشعبية النروجية، مركز البحوث للتنمية الدولية، مكتب التمثيل النروجي لدى السلطة الفلسطينية، الهلال الأحمر القطري، شركة اتحاد المقاولين، شركة التأمين العربية، شركة خطيب وعلمي، شركة نقليات الجزائري، مؤسسة عائلة النمر، شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال).

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المنظمة الدولية للهجرة، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

باء- اجتماع الخبراء الاستشاري

٧- تمثل أول نشاط تحضيري للمنتدى في عقد اجتماع خبراء استشاري موسع حول إعادة التأهيل والتنمية في فلسطين، في بيروت يومي ٢٩ و٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣، والذي ضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى أعضاء من المجموعة التشاورية وممثلين عن مؤسسات وهيئات مختلفة معنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. وتداول المجتمعون في أهداف المنتدى وحددوا إطاره العام، وخلصوا إلى ضرورة بلورة رؤية فلسطينية منسقة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنظيم سلسلة من النشاطات التحضيرية، بغية تحقيق أهداف المنتدى.

جيم- عملية التشاور الفلسطينية

٨- هدفت العملية التي قادها ممثلو وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية، وهيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى التوصل لتفاهم فلسطيني ملائم لبلورة رؤية فلسطينية منسقة لإعادة التأهيل والتنمية. وفي هذا الإطار، جرى عقد اجتماعين تشاوريين، في رام الله، الضفة الغربية، يومي ٢١ و٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٤، ويومي ١٩ و٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على التوالي. كما تم تنظيم عدد من الطاولات المستديرة ضمت مشاركين من قطاع غزة، استطاعوا المشاركة عبر التصوير المتلفز للمؤتمرات. وشارك في هذه الأنشطة ممثلون عن أكثر من عشر وزارات، وكذلك عن مؤسسات أكاديمية ومراكز أبحاث مختلفة. وركزت المداولات على بلورة رؤية وطنية للتنمية وعلى تحديد الأولويات والاحتياجات في القطاعات والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وأسفرت عن تحضير عدد من الأوراق للمنتدى.

دال- نشاطات تحضيرية أخرى

٩- في ضوء الخلاصات والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الاستشاري المذكور أعلاه، تم تنظيم نشاطات تحضيرية إضافية على أربعة مسارات:

(أ) ورشة عمل حول الشراكة الفلسطينية العربية للمجتمع المدني، انعقدت في بيروت يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وضمت ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي. وتضمنت ورشة العمل ما يلي: (١) عرض رؤية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأولوياتها واستراتيجيات عملها في مجال التنمية؛ (٢) تبادل المعلومات ودراسة التجارب الناجحة لمؤسسات أهلية عربية وفلسطينية؛ (٣) بلورة آليات للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العربي والفلسطيني، لعرضها في المنتدى نفسه؛

(ب) اجتماع خبراء حول دور الشتات الفلسطيني في إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، انعقد في عَمان، الأردن يومي ٢٩ و٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، وشدد على الآليات

التي تعزز دور فلسطينيي الشتات ومؤسساتهم في عملية إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ج) ورشة عمل حول شراكة القطاع الخاص الفلسطينية العربية، انعقدت في البحر الميت، الأردن يومي ٤ و٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وضمت ممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص العربي والفلسطيني. وهدفت إلى ما يلي: (١) استعراض الوسائل الآيلة إلى إقامة استثمارات مشتركة، وتبادل المشاريع التي تشجع الشراكة والأعمال الريادية بين القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره العربي؛ (٢) وضع آليات لتعزيز جهود القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ (٣) تحديد دور مؤسسات القطاع الخاص العربي في تسهيل دخول المنتوجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية؛

(د) اجتماع الصناديق والمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية، الذي انعقد في القاهرة يومي ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، هدف إلى ما يلي: (١) عرض الرؤية التنموية الفلسطينية المنسقة؛ (٢) استعراض الدعم العربي الحالي للشعب الفلسطيني على مستوى الحكومات، وتحديد سبل تعزيز هذا الدعم على ضوء الرؤية الفلسطينية؛ (٣) التداول حول سبل تطبيق القرارات الصادرة عن القمم العربية وسائر الاجتماعات الرسمية العربية المعنية بتوفير الدعم للشعب الفلسطيني، على نحو كامل. أما توصيات الاجتماع فقد أبرزت أهمية الرؤية التنموية المنسقة، وأعادت التأكيد على الالتزام العربي بدعم الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية، وتعهدت بتعزيز آليات الدعم العربي القائمة. وقد تبنت جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري هذه التوصيات فيما بعد، خلال اجتماعها الوزاري الدوري الذي انعقد يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

ثالثاً- تنظيم العمل

١٠- انعقد المنتدى على مدى أربعة أيام (بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، وتضمن برنامج العمل جلسة افتتاحية، وجلسات عامة، وورش عمل فنية، وطاولات مستديرة، ومجموعات عمل ونشاطات ثقافية موازية (راجع الملحقين ١ و٢).

١١- تضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من ممثلي الإسكوا، والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية ورئيس الجمهورية اللبنانية.

١٢- وفي اليوم الثاني، انعقدت جلستان عامتان، وثلاث ورش عمل فنية متوازية. وركزت الجلسة العامة الأولى، التي استهلت بكلمات ألقاها ممثلون عرب رفيعو المستوى، على انعكاسات الاحتلال، وعلى الرؤية التنموية الفلسطينية. وعرض عدد من المشاركين خلال الجلسة العامة الثانية آفاق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل حالة عدم التيقن السائدة. وعقب الجلستين العامتين،

توزع المشاركون على ثلاث ورش عمل فنية متوازية لدرس حاجات الفلسطينيين وأولوياتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية.

١٣- في اليوم الثالث، انعقدت جلستان عامتان (الجلستان الثالثة والرابعة)، وطاولة مستديرة واحدة (عامة)، وثلاث ورش عمل فنية متوازية ومجموعة عمل واحدة. فتحت عنوان "تعزيز الشراكة العربية-الفلسطينية" استعرضت الجلسة الثالثة الشراكة العربية-الفلسطينية على مختلف المستويات، والعون العربي الرسمي للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى مساعدات هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص العربيين والشتات الفلسطيني. وركزت الجلسة الرابعة، بعنوان "تعزيز الشراكة الدولية-الفلسطينية" على مساعدات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني الأوروبي، في الأرض الفلسطينية المحتلة. أما ورش العمل الفنية المتوازية فعالجت على التوالي: تعزيز دور الشتات الفلسطيني؛ ودور القطاع الخاص العربي؛ ودور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وناقشت مجموعة العمل مبادرة الشراكة التي دعي إليها الهلال الأحمر القطري حول التعليم والتدريب في المجال الطبي. وتبع ورش العمل انعقاد طاولة مستديرة عامة حول دور وسائل الإعلام في الترويج للشراكات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

١٤- وخصص اليوم الأخير للمنتدى، لمناقشة مبادرات الشراكة العربية-الفلسطينية، فتشكلت أربع مجموعات عمل لمناقشة المواضيع التالية: الشراكة في قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية؛ الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني؛ توأمة البلديات؛ والشراكة في مجال التربية. وتبع ذلك عرض موجز لفيلم مصور تحت عنوان "هذه فلسطين". واختتمت فعاليات المنتدى بتلاوة الإعلان الصادر عنه، بالإضافة إلى تلاوة مجموعة الاستنتاجات والتوصيات. وأدلى ممثلو الإسكوا والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية ببيانات ختامية.

١٥- رافق فعاليات المنتدى عدد من النشاطات الثقافية اليومية، تحت عنوان "الوجه الآخر لفلسطين"، وتضمنت: مهرجان رام الله للأفلام؛ معرض فن تشكيلي: "ألوان فلسطين"؛ سهرة فولكلورية؛ معرض كتاب خاص بعنوان "فلسطين في الكتاب"؛ معرض حرفي بعنوان "فلسطين التراث"؛ معرض صور فوتوغرافية بعنوان "فلسطين: صور الحياة اليومية"؛ ومعرض لرسومات الأطفال بعنوان "الإعمار مقابل الهدم".

الحضور

١٦- شارك في المنتدى حوالي ٤٥٠ شخصاً[٤] يمثلون السلطة الفلسطينية، وحكومات الدول العربية، وهيئات وطنية وإقليمية ودولية، وجهات مانحة، وهيئات المجتمع المدني العربي والدولي، ومؤسسات القطاع الخاص؛ وجاليات الشتات الفلسطيني ومؤسساتهم؛ وخبراء وشخصيات مرموقة عربية ودولية.

---

(٤) القائمة الكاملة للمشاركين متوفرة على الموقع: www.escwa.org.lb/main/pal.

١٧- أما الوفد الفلسطيني الذي ترأسه وزير الشؤون الخارجية، فقد ضم وزير التخطيط ووزيرة شؤون المرأة ووزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وشارك عدد كبير من ممثلي حكومات البلدان العربية في المنتدى، بمن فيهم وزير التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية التونسية ونائب وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

رابعاً- ملخص وقائع الأعمال والمداولات

ألف- حفل الافتتاح

١٨- استهلت الجلسة الافتتاحية للمنتدى بكلمة السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي الإسكوا، تلتها كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، تلاها نيابة عنه نائب أمين عام جامعة الدول العربية لشؤون فلسطين السيد سعيد كمال. ثم أدلى السيد نبيل شعث، وزير الشؤون الخارجية للسلطة الفلسطينية، بكلمة فلسطين. واختتم الاحتفال بكلمة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود، تلاها بالنيابة عنه السيد أسعد دياب، وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان.

١٩- وأوردت الأمين التنفيذي، في كلمتها، أرقام الأمم المتحدة البيانية حول الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني. وأشارت إلى أن ٤٧ في المائة من الأسر الفلسطينية قد خسرت ٥٠ في المائة من مدخولها. وأن معدل الفقر بلغ في عام ٢٠٠٣ نسبة ٦٣ في المائة، مع وجود مليوني فلسطيني يعيشون بأقل من ٢,١٠ دولار أمريكي في اليوم الواحد. أما نسبة البطالة فتراوحت بين ٢٦ و٣٣ في المائة، إلى جانب اعتماد ٤٢ في المائة من الأسر الفلسطينية على المساعدات الإنسانية. وأشارت إلى أن تنمية القدرة الاجتماعية والاقتصادية شكلت خط الدفاع الأول في حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وفي الحد من التوسع الإسرائيلي. وأكدت على الحاجة لتحويل بعض الجهود الدولية المنصبة على الإغاثة والمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ إلى مشاريع التنمية الشاملة. وأكدت أن أهم أهداف المنتدى هو تعزيز عملية التنمية في فلسطين عبر ربط المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين بمحيطهما العربي في إطار شراكة عربية صحيحة تتخطى العزلة المفروضة على الفلسطينيين منذ سنوات. وذكرت أن المنتدى يسعى إلى وضع مزيد من الآليات الفاعلة واتخاذ تدابير إضافية تؤدي إلى شد أواصر التماسك والتوازي بين الرؤى والخطط الفلسطينية لتحقيق التنمية والجهود العربية الدولية المبذولة في ذلك الصدد.

٢٠- وقال نائب أمين عام جامعة الدول العربية لشؤون فلسطين أن المنتدى وفر فرصة مهمة جدا لبناء شراكة عربية دولية فعالة. وشدّد على أن المجتمع العربي لم يدخر جهداً في تقديم العون للشعب الفلسطيني. إذ زاد إسهامه خلال السنوات الأربع الماضية، ليصل إلى أكثر من نصف إجمالي العون المالي الدولي المقدم للشعب الفلسطيني في هذه الحقبة، علاوة على اتخاذ الدول العربية قراراً بفتح الأسواق العربية أمام المنتجات فلسطينية المنشأ معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. وناشد المجتمع الدولي ألا يكتفي بالتعويض على الشعب الفلسطيني الخسائر التي تصيبه من

جراء السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية، بل أن يضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها والتعويض عن الخسائر التي تلحقها بالشعب الفلسطيني.

٢١- وأوضح وزير الشؤون الخارجية للسلطة الفلسطينية، في كلمته، أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى تقويض دعائم الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين، وأن التصعيد الخطير الذي شهدته السنوات الأربع الماضية، إنما كان يهدف إلى هدم كل ما تم بناؤه خلال الفترة الانتقالية. وأن بناء "جدار الفصل العنصري" على الأرض الفلسطينية، وفي الضفة الغربية تحديداً، ستكون له آثار اقتصادية واجتماعية وإنسانية مدمرة. وأشار بإيجاز إلى الرؤية الفلسطينية حول استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأضاف أن الوفد الفلسطيني المشارك في المنتدى حمل معه أوراق عمل خاصة بالرؤية التنموية الفلسطينية، تشمل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. وأمل أن تسنح الفرصة لدراسة تلك الأوراق بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة حول سبل تحقيق أهداف المنتدى. فالشعب الفلسطيني لم يتردد في مقاومته الشرعية للاحتلال، لا بل كافح منذ عام ١٩٦٧، في سبيل إقامة دولة مستقلة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أكد أنه لا بد من إصدار قرار عادل بشأن مسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (III) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي يكفل للشعب الفلسطيني حق العودة والتعويض.

٢٢- وشدّد وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان، باسم رئيس الجمهورية اللبنانية، على أن "التنمية البشرية وإعادة التأهيل هما الطريق الأمثل لحشد الدعم اللازم لبناء مستقبل مدروس ومبني على أسس صلبة لقيام الدولة المرتكزة على مؤسسات يديرها أشخاص هيئت لهم الظروف والتأهيل والتدريب. ودعا إلى تضافر عربي حقيقي على المستويين الرسمي والأهلي لتلبية حاجات الشعب الفلسطيني. وشدّد على ضرورة التمسك بتنفيذ القرارات الدولية، وضمان حق العودة. وشدّد أيضاً على ضرورة تركيز الخطط الإنمائية والاقتصادية في فلسطين، ودعمها من قبل حكومات البلدان العربية والمنظمات الدولية.

باء- كلمات المسؤولين رفيعي المستوى

٢٣- في اليوم الثاني من المنتدى، أدلى كل من السيد حمودة حمدي، وزير التعاون الدولي في تونس؛ والسفيرة دولة الحسن، مساعدة وزير خارجية مصر للعلاقات الاقتصادية الدولية؛ والسيد يوسف البسام، مدير عام الصندوق السعودي للتنمية، بكلماتهم.

٢٤- وقد شدّد وزير التعاون الدولي في تونس، في كلمته، على اهتمام بلاده بدعم برنامج "شجاع لإعادة الإعمار والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة"، مالياً ومعنوياً، وبالمساهمة في استحداث آليات مناسبة لإعادة تأهيل البنية التحتية. وأكد على أهمية الدعم المالي والفني قصير الأمد لتلبية حاجات الحياة اليومية ومتطلباتها وأضاف قائلاً: "أننا نؤمن أيضاً بضرورة تكثيف الدعم البنيوي في الجهود الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل. ولذلك، لا بد من أن توفر البلدان والمنظمات المانحة التمويل

الطويل الأمد لدعم جهود القطاع العام لإعادة تأهيل البنية التحتية بالكامل، وهو يعتبر اختصاص هذا القطاع". كما أكد على ضرورة رفع قيمة الاستثمار في القطاع الخاص، ووضع آليات مناسبة للتمويل، وتأمين مناخ مشجع لتسويق المنتجات الفلسطينية، مما يسهم في خلق فرص عمل، واغتنام كل فرصة للاستثمار في قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والاقتصاد الحديث المرتكز على القدرات الكبيرة للشعب الفلسطيني.

٢٥- أما السفيرة الحسن - مساعدة وزير خارجية مصر للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تكلمت باسم وزير الخارجية المصري السيد أحمد أبو الغيط، فقد أزكت على الدور المحوري الذي اضطلعت به الإسكوا في معالجة مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأشارت إلى التحديات المتفاقمة وليدة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والعالم بأسره. وأضافت إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل حجر الأساس لقيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على لعب دور بناء في الميدان الدولي، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إعادة تأهيل البنية التحتية المادية التي دمرتها إسرائيل على مر العقود الخمسة الماضية.

٢٦- وأوضحت السفيرة الحسن أن مصر تدرك أن الشراكة العربية الفلسطينية ترتكز على مقومات بنيوية عديدة. ويتوجب على الحكومات العربية أن تعزز مساعدتها المالية والفنية. ودعت القطاع الخاص العربي إلى أن يؤدي دوره فيدخل في شراكة مع نظيره الفلسطيني لتمكينه من الاستفادة من منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وفي الوقت نفسه، من المطلوب أن تدعم مؤسسات المجتمع المدني العربي نظيراتها الفلسطينية فتساعدها على تحديد الأولويات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٧- وأشارت إلى أن الدعم الدولي يقتضي: (أ) ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل لوقف ممارساتها التدميرية؛ (ب) بلورة آليات لربط جهود الإغاثة الطارئة بأهداف التنمية طويلة الأجل؛ (ج) تأمين الموارد المطلوبة لبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وإعادة تأهيل البنى التحتية المادية؛ (د) المساهمة في تنمية الموارد الإنسانية الفلسطينية؛ (هـ) ضمان تفكيك المستوطنات الإسرائيلية، بأسلوب يسمح بإعادة استعمالها في المشاريع الاقتصادية المستقبلية.

٢٨- وشدّدت السفيرة على التزام مصر بدعم الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني في التنمية. فمصر ما فتئت تؤمن منحاً للطلاب الفلسطينيين وتعفيهم من الرسوم، هذا فضلاً عن قيامها بتدريب الفلسطينيين من عناصر قوى الأمن، والصحافيين، والعاملين في قطاع السياحة. وتؤمن وزارات الصحة، والنفط، والزراعة، والتنمية المحلية في مصر، إلى جانب المنظمات غير الحكومية المصرية، المساعدة المالية والعينية في مجال الإغاثة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٩- وأشار مدير عام الصندوق السعودي للتنمية، في كلمته، إلى أن المساعدة التي توفرها المملكة العربية السعودية للسلطة الفلسطينية تتضمن مشاريع إنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من عدم الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة

تبرز حاجة ملحة لمشاركة المجتمع العربي والدولي في عملية إعادة التأهيل وتحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

جيم- تأثيرات الاحتلال

٣٠- أدار هذه الجلسة بشكل مشترك الوزير حموده حمدي والسيد حسن الشريف، مستشار الأمين التنفيذي للإسكوا للقضايا الإقليمية الطارئة. وعرض السيد الشريف تأثيرات الاحتلال على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ثم قدم الدكتور مصطفى البرغوثي، مدير معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية، في فلسطين، عرضاً حول تداعيات العزل الجغرافي والتدابير العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣١- واستعرض السيد الشريف تأثيرات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تقرير الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل[٥]. وأشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي استمر في زيادة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للفلسطينيين، حيث قدم قدراً مهماً من البيانات حول هذه المعاناة.

٣٢- فوفقاً للتقرير أعلاه، كانت عمليات هدم منازل الفلسطينيين وتهجير السكان من أكثر الممارسات تدميراً، إذ أسفرت عن تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص أصبحوا بلا مأوى. وأدى فرض حظر التجول وممارسة سياسات الإغلاق إلى تفاقم الحالة المتأزمة القائمة في الأرض المحتلة. أضف إلى ذلك، فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهما من الأعمال التي تعد خرقاً لاتفاقيات جنيف ولأحكام القانون الدولي، زادا في تأجيج الصراع. ويستفيد ٧ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي من ٤٥ في المائة من الأراضي في غزة، في حين يتوزع أكثر من مليون فلسطيني على ٥٥ في المائة فقط من مساحة القطاع. وقد أدى هذا الاكتظاظ السكاني، بالإضافة إلى القيود المفروضة على البناء، إلى نقص حاد في المساكن. أما بالنسبة إلى المياه فالوضع أسوأ: إذ تضخ إسرائيل أكثر من ٨٥ في المائة من المياه من الأرض الفلسطينية المحتلة، متسببة بشح خطير في الموارد المائية الضرورية لحياة الفلسطينيين. وما يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، قيام إسرائيل ببناء الجدار في الضفة الغربية، حيث تزايدت وتيرة البناء في عام ٢٠٠٣، ما أثر على حياة ثلث سكان الضفة الغربية، وأدى إلى فصل المجتمعات المحلية عن أراضيها ومياهها، وإلى حرمانها من مصادر الرزق ما اضطر العديد من أهلها إلى الرحيل.

---

(٥) للمزيد من المعلومات، راجع تقرير الأمم المتحدة "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، ٢٠٠٤.

٣٣- وقد تحمل النساء والأطفال العبء الأكبر للصراع في الأرض المحتلة. فقد استفحلت أوجه عدم المساواة بين الجنسين بسبب الأزمة؛ ولم تقتصر معاناة النساء على العبء النفسي المدمر فقط، بل تعدى ذلك إلى اشتداد العنف المنزلي. كما كان لانخفاض المعايير الصحية بسبب صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية العامة، آثار سلبية على الشعب بأسره، لا سيما على النساء وخصوصاً بما يتعلق بالصحة الإنجابية. وقد عانى الأطفال من النقص الغذائي المعرقل لنموهم، ومن خسارة فرص التعلم، ومن الآثار النفسية التي يخلفها الصراع عليهم. وقد كان لسوء التغذية الحاد، والاضطراب العقلي، والعنف المنزلي، والتصرف المدمر للذات، عواقب قصيرة الأمد على الأطفال الفلسطينيين، إلا أن العواقب طويلة الأمد تضمنت فقدان الثقة في البالغين، وعدم احترام المؤسسات القائمة للسلطة، واللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل، وانخفاض الآمال واضمحلال الإيمان بمستقبل عادل ذي معنى.

٣٤- وأكد التقرير أعلاه أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير، من حيث الكمية والنوعية، إلى تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني. فقد أدى الإغلاق والحظر المفروضين في عام ٢٠٠٣ إلى خسائر وركود تجاري، ما أسفر عن تفشي البطالة حتى وصلت إلى نسبة ٧٠ في المائة في بعض المناطق. وقد ساهم استحواذ إسرائيل على مداخيل الجمارك الفلسطينية وهدم البنية التحتية في فلسطين في زيادة التأثيرات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي المقياس الحقيقي خسر الاقتصاد الفلسطيني كل ما حققه من نمو على مدى ١٥ سنة سبقت الأحداث الأخيرة؛ وأصبح الانتعاش الاقتصادي أمراً مستحيلاً إذا لم ترفع القيود المفروضة على حرية التنقل داخل الأرض المحتلة. وفي الفترة الممتدة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠٣، خسر ما يقارب ٤٧ في المائة من الأسر أكثر من ٥٠ في المائة من مدخولها. وجاهدت الأسر الفلسطينية بشكل قاس للتكيف مع الظروف الجديدة - بالحد من الاستهلاك وتخفيف المصروف وقصره على الحاجات الأساسية. وأبعد من ذلك، فقد برزت تغيرات في بنية الاقتصاد الفلسطيني، إذ تحول من مؤسسات متوسطة الحجم إلى مؤسسات صغيرة تتمتع بقدرات محدودة لمواجهة الصعوبات الاقتصادية القائمة.

٣٥- وشدّد د. مصطفى البرغوثي، مدير معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية في فلسطين خلال العرض الذي قدمه حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال والفصل الجغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة[٦]، على السياسات المنهجية لضم الأراضي التي ما برحت إسرائيل تمارسها منذ عام ١٩٤٧، والتي قلصت مساحة الأراضي الفلسطينية إلى نسبة ١١ في المائة من حجمها الأصلي. وقال إن ما تشهده فلسطين هو بمثابة حرب عسكرية واقتصادية وثقافية وسياسية شاملة، وعرض بيانات عن عدد القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين - لا سيما العدد المرتفع للأطفال الذين قضوا أو جرحوا على يد الجيش الإسرائيلي - وعن الأسرى المحتجزين في السجون الإسرائيلية خلال السنوات الأربع الماضية.

---

(٦) العـرض الذي قدمه السيد مصطفى البرغوثي متوفر على قرص. ويمكن طلب نسخ عن القرص لدى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP في القدس.

٣٦- وأشار د. البرغوثي أن بناء الجدار العازل يشكل خطراً كبيراً، يؤثر بشكل مباشر على حياة ٧٩٠ ٠٠٠ شخص. واستعرض الصعوبات التي تواجه تنقلات الفلسطينيين بسبب وجود ٧٠٣ من حواجز التفتيش الإسرائيلية في أرجاء الأرض الفلسطينية. كما أكد أن القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية انتقال الأشخاص والبضائع قد أدت إلى تداعيات وخيمة، تمثلت في ارتفاع مذهل في مستوى البطالة والفقر، وتقلص العناية الصحية، وإعاقة التعليم، فضلاً عن الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني. واستعرض أوضاع القطاع الزراعي الذي كان أكثر القطاعات تضرراً، إذ اقتلعت السلطات الإسرائيلية حوالي مليون شجرة زيتون وغيرها من الأشجار المثمرة. وناشد المجتمع الدولي أن يمارس ضغطاً على إسرائيل لوقف بناء الجدار العازل وفقا لقرار محكمة العدل الدولية.

٣٧- وقال د. البرغوثي إن خطة إسرائيل للانسحاب من غزة هي في الحقيقة ليست أكثر من إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية، وإن إسرائيل ستواصل سيطرتها على قطاع غزة وحدوده مع مصر وتحوله إلى "سجن كبير".

٣٨- وخلص إلى القول بأن هنالك أهمية حاسمة لمواصلة عملية إعادة بناء وإعادة تأهيل ما تدمره إسرائيل، ولتعزيز قدرات الشعب الفلسطيني الاقتصادية، ولصون الوحدة الوطنية ودعم المجتمع المدني الفلسطيني.

دال- التنمية في ظل عدم التيقن

٣٩- أدار الجلسة العامة الثانية بشكل مشترك كل من السيد المنصور بن فتى، منسق صندوق الأقصى في البنك الإسلامي للتنمية، والسيدة ندى الناشف، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لبنان، وكانت بعنوان "آفاق التنمية في ظل عدم التيقن"، وقد شدّد ثلاثة متحدثين على إيمانهم بأن فلسطين قادرة على النهوض باقتصادها، بالرغم من الأجواء السياسية غير واضحة الأفق نتيجة الاحتلال وغير ذلك من المعوقات.

٤٠- وقد تحدث السيد جورج العبد، المستشار الخاص للمدير العام لصندوق النقد الدولي، عن "تحديات التنمية الفلسطينية في ظل البيئة الإقليمية والدولية المستجدة" ودعا إلى قيام إطار سياسي جدي لإطلاق عملية تنمية حقيقية وعادلة ومستدامة. فالمنطقة العربية تواجه تحديات اقتصادية وسياسية عديدة، وهذا بدوره أثقل كاهل الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وحملهما مسؤوليات جسيمة.

٤١- وشدّد على أهمية زيادة المساعدات الإنسانية العربية والدولية، على دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن هذا الدعم يجب أن يتناسب والحاجات والأولويات الفلسطينية، ويجب أن يوجه إلى تعزيز قدرات الشعب الفلسطيني للتغلب على الصعوبات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالاحتلال.

٤٢- وأشار إلى أهمية تحفيز القطاع الخاص الفلسطيني (لا سيما في الشتات) على زيادة الاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى ضرورة إشراك هذا الشتات في عملية التنمية. وفي الوقت نفسه، أشار إلى ضرورة استمرار عملية الإصلاح الداخلي، وإيلاء أهمية خاصة لتنمية الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني ليتمكن من مواجهة التحديات المتزايدة والمتمثلة في تأمين فرص عمل كافية، خصوصاً للعمال الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل، وللنساء.

٤٣- وأشار السيد عاطف قبرصي - أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة ماكمستر في كندا - في كلمته عن "التنمية في ظروف الأزمات" إلى أن الأمن والتنمية لا ينفصلان، حيث أكد على أهمية معالجة التصعيد في أعمال العنف. وأكد على ضرورة امتلاك الفلسطينيين لاستراتيجيات التنمية وإعدادها لتنمية الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني.

٤٤- وصرح السيد قبرصي أن التنمية أصبحت، في ظل الظروف الراهنة، قضية استراتيجية للبقاء والصمود أمام الاحتلال. حيث تشكل إعادة دمج العمال الفلسطينيين - الذين حرموا من إمكانية الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية بسبب سياسات الإغلاق والتضييق - في القطاعات الفلسطينية الإنتاجية، لا سيما في القطاع الزراعي، تحدياً كبيراً.

٤٥- قدم السيد مشتاق خان - أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة لندن - عرضاً عن "بناء المؤسسات وإصلاحها في اقتصاد ممزق بفعل الحرب: حالة فلسطين". ورأى أن العوائق المؤسسية الرئيسة التي تواجهها السلطة الفلسطينية تتمثل في الشروط والعراقيل الأمنية التي تضعها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها على التنقل. وناشد السيد خان المجتمع الدولي التصدي للشرط الإسرائيلي المرسخ والمتمثل في "الأمن أولاً" والذي تفرضه إسرائيل على السلطة الفلسطينية.

٤٦- وعلى الرغم من اعتبار التنمية في ظروف عدم التيقن عنصراً حيوياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، شدّد السيد خان على أن الأمن والتنمية لا ينفصلان، وعلى ضرورة إعطاء الأولوية لحل الشؤون الأمنية، أي إلى انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف أن المعطيات التاريخية أظهرت أن الإصلاحات الاقتصادية تشكل شرطاً أساسياً آخر للحكم الرشيد، ما يعني أنه يتعذر على السلطة الفلسطينية أن تمارس الحكم الرشيد وأن تقضي على الفساد بشكل فاعل قبل تطوير اقتصادها وتحقيق تسوية سياسية.

٤٧- وأعلن السيد خان أنه بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠، مُنح الفلسطينيون، في مناخ سياسي مؤات، حكماً ذاتياً محدوداً أعطاهم الحق بإدارة شؤونهم. وأظهرت هذه الحقبة نمواً شاملاً بنسبة ٦ إلى ٨ في المائة، حيث كانت ٢٥ في المائة من الاستثمار تعود إلى القطاع الخاص، وذلك على الرغم من الفساد الذي كان سائداً آنذاك.

هاء- الرؤية التنموية الفلسطينية

٤٨- كانت الرؤية التنموية الفلسطينية محوراً رئيسياً في المنتدى، نظراً لارتباط فعالية المساعدة العربية والدولية إلى حد كبير بالحاجات والأولويات التي يحددها الفلسطينيون. وتضمنت الجلسة العامة الثانية المنعقدة في اليوم الثاني للمنتدى، ثلاث مداخلات تتعلق بالرؤية الفلسطينية. فاستعرضت المداخلة الأولى العملية التشاورية الفلسطينية التي أدت إلى بلورة رؤية تنموية فلسطينية منسقة. وتضمنت المداخلة الثانية عرضاً للعناصر الرئيسية لهذه الرؤية، وركزت المداخلة الثالثة على أهمية ربط جهود الإغاثة بالتنمية في الرؤية المقترحة.

٤٩- وجرى التداول في استراتيجيات تطبيق الرؤية التنموية المنسقة، بما في ذلك حاجات وأولويات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية، في ثلاث ورش عمل فنية متوازية.

١- العملية التشاورية الفلسطينية

٥٠- أثنى ممثلو السلطة الفلسطينية على التعاون الوثيق بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني الفلسطيني من جهة، ووزارات السلطة الفلسطينية من جهة أخرى، في العمل على بلورة رؤية فلسطينية منسقة لتحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدّد الممثلون على الحاجة إلى استحداث آلية تمكن كل الفلسطينيين، بمعزل عن موقعهم الجغرافي، من المشاركة في عملية صياغة رؤية وطنية لإنماء "دولة".

٥١- وكان اجتماع الخبراء الاستشاري حول التنمية وإعادة التأهيل في فلسطين، الذي نظمته الإسكوا في ٢٩ و٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣، قد أشار إلى أن حواراً داخلياً بين الفلسطينيين يشكل خطوة أولى وأساسية لتوضيح معالم هذه الآلية، وللتوصل إلى رؤية موحدة في تحقيق شراكة ديمقراطية بين كل الأطراف الفلسطينية الفاعلة: الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك الخبرات الفلسطينية في الشتات. وصرح السيد محمد غضية، المدير العام لوزارة التخطيط، في السلطة الفلسطينية، أن مثل هذا الحوار يشكل أولوية وطنية بالنسبة إلى الفلسطينيين، فضلاً عن كونه يشكل خارطة توجه العملية التحضيرية للمنتدى وعقده. وأضاف أنه في عملية تحديد المقاربة المناسبة للتنمية، سيكون على الحوار الفلسطيني المشترك أن يتناول مسائل متعلقة بطبيعة التنمية المطلوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودور مختلف الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة[٧].

٥٢- واستعرض السيد غضية العملية التشاورية الفلسطينية وأكد أنه نظراً لدور التأثير الخارجي الذي كان يوجه الأولويات الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة في الماضي، فإن العملية التحضيرية للمنتدى قد منحت السلطة الفلسطينية فرصة فريدة لتطوير رؤيتها الخاصة، ولتشرك كل

---

(٧) الإسكوا، تقرير اجتماع الخبراء الاستشاري الذي انعقد تحضيراً للمنتدى العربي الدولي المقترح لإعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، بيروت، ٢٩-٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣ E/ESCWA/OES/2004/2.

الأطراف الفلسطينية الفاعلة في هذا السياق. وأعلن السيد غضية أن اجتماع الخبراء الاستشاري الأول في عام ٢٠٠٣، الذي ضم أطرافاً فلسطينية مختلفة، شهد حواراً ساخناً بين الفلسطينيين أنفسهم.

٥٣- وأعلن أيضاً أنه، بالرغم من الظروف المعيشية الصعبة التي يشهدها الشعب الفلسطيني، والدمار الواسع الذي لحق بدعائم الاقتصاد والمجتمع والدولة، وبالرغم من اختلاف الانتماءات السياسية، قررت مختلف الأطراف الفلسطينية قبول التحدي والعمل معاً على تحقيق توافق بشأن الرؤية التنموية الفلسطينية. ولهذه الغاية، التحمت جهود القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢- العناصر الرئيسة للرؤية المنسقة

٥٤- عرض السيد غسان الخطيب، وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية، الخطوط العريضة للرؤية التنموية الفلسطينية المنسقة، واستراتيجية تطبيقها التي ترتكز، بحسب قوله، على تنمية الموارد البشرية، حيث يشكل ذلك تعبيراً عملياً لرفض الشعب الفلسطيني الاعتماد على إسرائيل.

٥٥- و لضمان فعاليتها يجب أن ترتكز الرؤية التنموية الفلسطينية والاستراتيجيات المعتمدة، على الإقرار بأهمية الموارد والطاقات البشرية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، يجب أن ترتبط المساعدات الطارئة بالتنمية وبتقييم واقعي للبيئة الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتم فيها تطبيق استراتيجيات التنمية.

٥٦- فقد أظهرت التجارب الإنمائية السابقة، لا سيما تلك التي جرت في جنوب شرق آسيا، ضرورة تطوير الموارد والطاقات البشرية والاجتماعية لتسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وللانتقال من وضع بلد نام إلى بلد أكثر نمواً. فمخزون الموارد والطاقات البشرية والاجتماعية المتطورة، يسمح للمجتمعات المحلية بأن تعزز إنتاجية اقتصادها وتركيبته، وأن تفعل مؤسسات الحكم، وأن تزيد من تنوع المجتمع المدني وحيويته.

٥٧- وكان التركيز على تنمية الموارد البشرية والاجتماعية خياراً طبيعياً، نظراً لما تنتهجه إسرائيل من سياسات تهدف إلى فرض اعتماد الأرض الفلسطينية المحتلة عليها، وإلى تحويل الشعب الفلسطيني إلى مخزون عمالة غير ماهرة للاقتصاد الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، فإن الاتجاه الجديد في التخطيط التنموي ارتكز على أساس القيم التقليدية التي توليها الأسر الفلسطينية لمتابعة التحصيل العلمي، وهو التقليد الذي منح الفلسطينيين طاقات بشرية مهمة، نظراً لانخفاض مستوى الأمية، وانتشار التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بالمقارنة مع مستويات الدخل وعدم الاستقرار السياسي، والحالة الاقتصادية والأمنية القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ فترة طويلة. وقد سمح هذا التقليد الموقر للمجتمع الفلسطيني بأن يحافظ على نفسه تحت الاحتلال دون أن ينزلق إلى متاهات الفوضى.

٥٨- وقد اضطلع القطاع الخاص بدور رائد في رسم استراتيجية التنمية الفلسطينية التي سعت إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد عبر التكامل الإقليمي والعالمي. وتتمتع فلسطين بعدة ميزات تنافسية،

لا سيما في القطاع التربوي، وهو ما يمكنه أن يعود بالفائدة على القطاعات الأخرى كالخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز الميزات المقارنة في قطاعات السياحة والزراعة وصناعة الحجارة والرخام والمنتوجات الغذائية.

٥٩- أما في ما يتعلق بالأولويات الفلسطينية، فقد ذكر وزير التخطيط أنها تضمنت معالجة قضايا البطالة والفقر وهجرة الأدمغة، فضلاً عن تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية للمحافظة على الخدمات العامة الأساسية. وقد كانت السلطة الفلسطينية في طور إعداد خطة تنموية متوسطة الأمد للفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ترتكز على ستة مكونات أساسية، وهي تحديداً: (أ) الاستثمار في البنى التحتية المادية؛ (ب) وتعزيز قدرة الاستيعاب عند القطاع الخاص؛ (ج) وتحسين نوعية الخدمات التربوية والصحية؛ (د) تأمين توازن المداخيل؛ (هـ) متابعة إصلاح المؤسسات؛ (و) وتأمين سيادة القانون.

٦٠- وأكد الوزير على أهمية المنتدى في تعزيز مرونة قدرات الفلسطينيين في التصدي لسياسات إسرائيل وممارساتها. حيث برزت الحاجة الملحة إلى وضع خطط واضحة ومشاريع مرنة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وإلى توفير الخبرات والدعم المالي في سياق الرؤية التنموية الفلسطينية.

٦١- وقد عالجت الورقة التي قدمتها وزارة التخطيط حول الرؤية التنموية الاجتماعية والاقتصادية، نقاط القوة والضعف في البيئة الإنمائية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي[٨].

(أ) فنقاط القوة على الصعيد الداخلي تضمنت: يد عاملة منتجة شابة ورأس مال بشري متين (شعب متعلم)؛ وجاليات فلسطينية غنية بخبراتها ومواردها؛ وقاعدة اجتماعية متينة ومجتمع مدني حيوي؛ وموقع جغرافي ممتاز وموارد سياحية تاريخية ودينية؛ وقطاع خاص حيوي وغني بالخبرات؛

(ب) أما نقاط الضعف على الصعيد الداخلي فتتضمن ضعف القطاع الحكومي/العام، وشحة الموارد الطبيعية، لا سيما الموارد المائية؛ وسيطرة السلطات الإسرائيلية على أهم مقدرات التنمية؛ والتشوهات البنيوية والاقتصادية الناجمة عن الاحتلال؛ وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛

(ج) وتتمثل الفرص الخارجية في محيط فلسطين العربي المتعاون؛ والتعاطف الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني؛ والتسهيلات التجارية الممنوحة للشعب الفلسطيني في معظم الدول الصناعية تقريباً؛ وعولمة الأسواق والثقافة والنقل والاتصالات؛

(د) وتتمثل التحديات الخارجية أساساً في الاحتلال المستمر للأرض الفلسطينية، مضافاً إليه ممارسات الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة، وتحديداً التوسع الاستيطاني، وبناء الجدار في

---

(٨) وزارة التخطـــيط، نحو رؤية تنموية فلسطينية منسقة، ورقة مقدمة إلى المنتدى (باللغة العربية)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/1).

الضفة الغربية، وعزل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، وتشديد حظر التجول وفرض القيود على التنقل، وهدم البنية التحتية الفلسطينية، والفرض المستمر لمنع التجول والحد من إمكانات الحركة، وتدمير المؤسسات والمساكن، بالإضافة إلى عمليات الاقتحام المتكررة للمناطق الفلسطينية الآهلة. ومن التحديات الخطيرة الأخرى، عدم وجود أفق لحل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإمكانية انهيار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها ومخاطر انخفاض المساعدات الدولية.

٦٢- واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه حول نقاط القوة والضعف على الصعيدين الداخلي والخارجي، في البيئة التنموية الفلسطينية، وبانتظار التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل للصراع، خلص الوزير إلى أنه من الضروري تركيز الاهتمام على التنمية المستدامة، عبر ربط تنمية الموارد البشرية والاجتماعية والمؤسسية، بالمساعدة الإنسانية في إطار رؤية تنموية شاملة جرى الحوار حولها بشكل موسع.

٦٣- باختصار، كان البيان الخاص بالرؤية الفلسطينية المقترحة لدولة مستقبلية، كالآتي:

إن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد حديث يعتمد مورده الإنمائي الأول على رأس المال البشري. وهو اقتصاد قادر على استعمال هذا المورد في مختلف القطاعات، ليتمكن من حشد القدرات لزيادة الإنتاجية وإنتاج السلع عالية الجودة والتنافسية، بأيد عاملة ماهرة. وهكذا اقتصاد هو: اقتصاد يرسي أسساً صلبة لتنمية اقتصاد معلوماتي. إنه اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً رائداً في بيئة تنافسية، وهو يشهد تكاملاً مع محيطه العربي وانفتاحا على الأسواق الإقليمية والدولية. إنه اقتصاد ينصف المرأة بحق ويمكنها من المشاركة اقتصاديا واجتماعيا على قدم المساواة مع الرجل. وهو اقتصاد يشكل رأسماله الاجتماعي مصدر تكاتف المجتمع الفلسطيني والتزامه بالهوية والثقافة والقيم الإنسانية العربية والتسامح الديني.

٣- ربط الإغاثة بالتنمية: ركيزة الاستراتيجية

٦٤- عرض السيد فضل النقيب، مستشار وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية، ورقة بعنوان: "ربط الإغاثة بالتنمية في الوضع الفلسطيني الراهن"[٩]. وذكر أنه، منذ بدء الانتفاضة، زادت قيمة المساعدات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة لتبلغ مليار دولار أمريكي سنوياً، حيث خصص جزء كبير منها لبرامج مكافحة الفقر وتأمين المساعدات الإنسانية الطارئة وجهود الإغاثة، فضلاً عن تغطية العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تدنت نسبة المشاريع الإنمائية، إلى ٢٧ في المائة من مجموع مساهمات الجهات المانحة، بعد أن كانت ٨٨ في المائة عام ١٩٩٩. وحسب السيد النقيب، فإن هذا التغير، طبيعي، نظراً إلى التدهور الشديد في الوضع الاجتماعي الاقتصادي الذي

---

(٩) للمزيد من المعلومات، راجع فضل النقيب، ربط المساعدات بالتنمية في ظل الوضع الفلسطيني الراهن، ورقة جرى عرضها في المنتدى (E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/5).

خلفته العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة بعد عام ٢٠٠٠، والسياسات التي تنتهجها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٥- وأوضح السيد النقيب أن هذا التغير مرّده جزئياً، إلى عودة المفهوم الواسع الانتشار لدى الجهات المانحة بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل الأوضاع الراهنة، لأنها تفتقر، بنظرهم، إلى الأسواق المستقرة وتسودها أجواء سياسية أمنية غير مشجعة. ولكنه أضاف أن قدرة الأسواق على تعزيز فعالية الإنتاج والتبادل، ليست رهنا باستقرارها، إنما بقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة بشكل فعال، وأن الأسواق الفلسطينية تتمتع بهذه الميزة، وحيث كان ذلك جلياً من خلال أداء الأسواق في الأرض الفلسطينية المحتلة لوظيفتها. وشدّد أنه، حتى لو تحقق انسحاب إسرائيلي فعلي أو حصلت عملية إعادة انتشار من التجمعات السكانية الفلسطينية، تبقى الحاجة إلى إعداد برامج إنمائية لتخطي العوائق الناجمة عن استمرار سياسات إسرائيل العدوانية. وصرح السيد النقيب أن على الجهات المانحة العمل مع شركائها الفلسطينيين لتحويل، جزء من المساعدات من الإغاثة إلى الاستثمار الإنمائي حيث تسنح الظروف ومتى سمحت بذلك.

٦٦- وعندما يتعذر الاستثمار التنموي الموثوق يكون من الضروري تصميم برامج إغاثة بحيث يمكن تعظيم تأثيراتها الإنمائية إلى أقصى حد. ولتعظيم التأثير المضاعف للإنفاق إلى أقصى حد، يجب استخدام مساعدات الأطراف المانحة لتمويل الإنتاج المحلي للسلع والخدمات لتحل محل الواردات، بالإضافة إلى تمويل مشاريع البنية التحية. ويجب أن يتم ذلك في إطار استراتيجية متماسكة تربط جهود الإغاثة بأهداف التنمية الطويلة الأجل. كما يتوجب على السلطة الفلسطينية والجهات المانحة التركيز على الجهود الإنمائية الفورية ذات المردود الفوري، وعلى جهود الإغاثة التي تسهم في تعزيز القدرات التنموية الاقتصادية الطويلة الأمد للاقتصاد.

٦٧- ويتطلب ربط الإغاثة بالتنمية، أولاً وقبل كل شيء، تحديداً واضحاً لأهداف التنمية طويلة الأمد، إذ لم يتم حتى الآن تحديد هذه الأهداف بشكل دقيق. ولأن الفلسطينيين عانوا تداعيات الاحتلال الوخيمة، يجب أن تنصب الجهود الإنسانية والإنمائية على التخفيف من معاناتهم، وأن تشتمل هذه الجهود مساع لتعزيز القدرات الإنتاجية في المجال الاقتصادي للحد من اعتماد فلسطين على استيراد السلع من إسرائيل وعلى تصدير اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل.

٦٨- لقد كان القطاع الزراعي القطاع الإستراتيجي الرئيسي الواجب تطويره، ليس لأنه يربط الفلاح بأرضه فحسب، بل لأنه يستجيب أيضاً لمعايير القطاعات الخاصة القابلة للاستمرار (راجع الفقرة ٧٠ (١) أدناه). فقد أظهر القطاع الزراعي قدرة كبيرة على استيعاب اليد العاملة العاطلة عن العمل وتأمين الغذاء للسوق المحلي؛ وساهم اتساعه في قدرته على الصمود في وجه الاعتداءات العسكرية؛ كما كان له روابط وثيقة مع صناعة الأغذية والمشروبات. أما المجالات التي تستدعي دعما فوريا فتشمل تصدير فائض زيت الزيتون؛ واستصلاح الأراضي؛ وإعادة تأهيل الموارد المائية والينابيع الزراعية؛ ودعم التصنيع الزراعي وإنتاج المحاصيل؛ وإعادة زراعة أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار التي اقتلعتها السلطات الإسرائيلية.

٤- استراتيجيات لتنفيذ الرؤية المنسقة

٦٩- يمكن تقسيم استراتيجيات لتحقيق الرؤية التنموية الفلسطينية إلى أولويات لتحسين نوعية الحياة، وأولويات لإرساء أسس الدولة المستقلة[١٠].

(أ) أولويات تحسين نوعية الحياة

٧٠- وتضمنت الأولويات التي تعنى بتحسين مستوى حياة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، في ظل الاحتلال وحالة عدم الاستقرار، ما يلي:

(١) تعزيز فرص العمل في القطاع الخاص من خلال دعم عدد من القطاعات التي تتمتع بالخصائص التالية[١١]:

أ- القدرة على تلبية الطلبات المحلية؛
ب- القدرة على خلق فرص عمل مستدامة؛
ج- وجود روابط إنتاج أمامية وخلفية؛
د- القدرة على الصمود في وجه الاعتداءات العسكرية والدمار؛
هـ- قدرة جيدة على التصدير؛
و- القدرة على استعمال المدخلات المحلية.

ويتضمن ذلك دعم تلك القطاعات بما يلي:

أ- استثمارات القطاع العام والشتات الفلسطيني والاستثمارات العربية؛
ب- كفالات القروض؛
ج- دعم البحوث والتطوير؛
د- الخدمات الاستشارية والتشاورية الفنية والمالية والإدارية؛

---

(١٠) وزارة التخطيط الفلسطينية، الإطار العام للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، ورقة جرى عرضها في المنتدى (E/ESCWA/SDD/W.G.4/2)؛ ووزارة التخطيط الفلسطينية، نحو رؤية تنموية فلسطينية منسقة، ورقة جرى عرضها في المنتدى (باللغة العربية)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (E/ESCWA/SDD/WG.4/1).

(١١) القطاعات والقطاعات الفرعية التي توفرت فيها تلك المعايير تضمنت: الزراعة (تسويق فائض الزيتون وزيت الزيتون، زيادة استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتنمية الموارد المائية، ودعم الصناعات الزراعية، وزيادة زراعة المحاصيل ذات الميزة التصديرية)؛ الصناعة (المؤسسات الصغيرة والمشاريع الصغيرة، صناعة الأغذية، والثياب، والحجارة، والمعدات والأثاث، وصناعات تكنولوجيا المعلومات والمستحضرات الصيدلية).

هـ- تحسين البنية التحتية المطلوبة وتوسيع نطاقها، لا سيما شبكات الطرقات والكهرباء والاتصالات؛

و- إقامة علاقات عمل مع الشتات الفلسطيني ومجتمع الأعمال العربي.

(٢) تعزيز الشراكة بين الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية عبر اتخاذ التدابير التالية:

أ- تطوير موارد مالية بديلة قابلة للاستمرار للمنظمات غير الحكومية؛

ب- تنسيق الموارد والتشارك فيها بين المنظمات غير الحكومية لخفض التكاليف الإدارية؛

ج- التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية في مجال تأمين الخدمات عبر ما يلي:

'١' إبرام السلطة الفلسطينية عقوداً من الباطن لخدمات متصلة بالمنظمات غير الحكومية؛

'٢' دعم جهود المنظمات غير الحكومية في الخدمات التي لا تؤمنها السلطة الفلسطينية.

د- وضع القوانين والأطر التنظيمية والرقابية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبتنفيذها بشكل يرتكز على الشفافية والمساءلة بما يكفل حماية المواطن والسلامة العامة.

(٣) تعزيز الروابط مع الشتات الفلسطيني باعتماد التدابير التالية:

أ- تعبئة الاستثمارات الحرة للشتات الفلسطيني للمساعدة في القطاعات المختارة المذكورة أعلاه؛

ب- تأمين بيئة مناسبة لمشاركة الخبرات الفلسطينية في الشتات في عملية التنمية وإعادة التأهيل؛

ج- مناشدة مجتمعات الأعمال الفلسطينية في الشتات للمساعدة في ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد البلدان العربية المجاورة؛

د- صياغة آلية لتدريب "العمالة المحلية الماهرة" في الخارج.

كما يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل جهوداً حثيثة تجاه الشتات الفلسطيني وذلك من خلال:

'١' إعطائهم حق العودة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حق المواطنية وفرص عمل؛

'٢' تعزيز الروابط مع مؤسسات الشتات الفلسطيني ومنظماته؛

'٣' تنسيق أنشطة الضغط والتأثير والحملات الإعلامية؛

(٤) توفير حق الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال:

أ- مراجعة سياسات التغطية الصحية ومراقبتها؛
ب- استعمال الفائض من القدرة الاستيعابية في مرافق المنظمات غير الحكومية؛
ج- توسيع قدرة وزارة الصحة في مجالي تأمين الأغذية والرقابة على الأدوية؛
د- الاستثمار في المرافق الصحية والمختبرات الطبية؛
هـ- مواجهة المشاكل المتعلقة بسوء التغذية والتلقيح؛
و- تأمين برامج لتطوير الموارد الطبية والإسعافية وتحديثها.

(٥) التخفيف من الفقر بتحسين ظروف الاقتصاد الكلي من خلال التالي:

أ- زيادة فرص العمل المستدامة؛

ب- الاستثمار في الأشغال العامة وفي القطاعات الاقتصادية ذات الروابط المتينة، كما ذكر أعلاه؛

ج- تطبيق برامج إغاثة مستهدفة (مثل المساعدات المالية والعينية، والقروض الصغيرة)؛

د- تأمين برامج تدريب وإعادة تأهيل للقوة العاملة.

(٦) إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية عبر ما يلي:

أ- تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماع الصناديق والمنظمات الاقتصادية العربية؛

ب- تنفيذ القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية على المنتوجات الفلسطينية؛

ج- التقليل من الإجراءات الإدارية البيروقراطية التي تعيق دخول المنتوجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية؛

د- تركيز الدعم العربي على البرامج والمشاريع ذات التأثير الإنمائي؛

هـ- زيادة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني عبر دعوتهم لتنظيم حملات لشراء المنتوجات الفلسطينية؛

و- تنظيم حملات لجمع التبرعات المالية بهدف دعم المشاريع الإنمائية الفلسطينية؛

ز- تشجيع الشراكة في الاستثمار والتجارة بين الأطراف العربية ونظيراتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(ب) الأولويات لإرساء الأسس التنموية لدولة مستقلة

٧١- وهذه تتضمن:

(١) دعم البنية التحتية وتطويرها

أ- إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه والطاقة والصرف الصحي والنقل، من خلال الاستثمار العام والخاص، ومساهمات الجهات المانحة العربية والدولية؛

ب- دمج شبكات الخدمات المفتتة حاليا، حيثما أمكن؛

ج- تعزيز القدرات التنظيمية والرقابية الحكومية لمراقبة استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية؛

(٢) تعزيز النظام التربوي

بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي:

أ- إعادة تأهيل المدارس القائمة؛
ب- زيادة عدد صالات الدرس؛
ج- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمكتبات؛
د- مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها؛
هـ- تدريب المعلمين.

بالنسبة للتعليم العالي:

أ- تحقيق الاستقرار المالي؛

ب- تحسين النوعية؛

ج- زيادة تمويل نظام التعليم العالي عبر دعم من الميزانية الحكومية ومساعدة الجهات المانحة؛

د- تطبيق سياسات لجذب أصحاب الكفاءات والمحافظة عليهم؛

هـ- قيام شراكة بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي للقيام بالبحوث ذات الأهمية المشتركة وتأمين القدرات الاستشارية؛

و- تأمين برامج وإقامة مراكز للتدريب المهني في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

(٣) إصلاح النظام القانوني باتخاذ التدابير التالية:

أ- مراجعة القوانين والإجراءات القانونية المطبقة وتوحيدها؛

ب- تأمين الوضوح، والفعالية والشفافية في القوانين المتعلقة بقطاع الأعمال، وآليات حل النزاعات، وأنظمة المحاكم؛

ج- تعزيز تنفيذ القرارات القانونية؛

د- صياغة إجراءات منطقية وشفافة وتنفيذها في مجال توظيف موظفي القضاء وترفيعهم؛

هـ- تعزيز استقلالية السلطة القضائية وقدرتها على إصدار القرارات التي تتعارض مع أفضليات السلطة التنفيذية وتنفيذها.

(٤) إعادة إصلاح المؤسسات الحكومية والإدارات العامة عبر ما يلي:

أ- مراجعة مهام الوكالات العامة وأدوارها؛

ب- نقل الأقسام ودمجها وإعادة تنظيمها حسبما تدعو إليه الحاجة؛

ج- قصر الخدمات والنواتج الحكومية على تلك التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص بطريقة أو كلفة مقبولة على المستوى الاجتماعي؛

د- قصر المهام التنظيمية على تلك التي يمكن تبريرها على أساس ضمان حماية المستهلك، والسلامة العامة والصحة العامة وصون استقرار الاقتصاد الكلي؛

هـ- مكافحة الفساد بكفالة الشفافية والعقلانية في آليات التوظيف والترفيع، والحد من حرية تصرف الموظفين الحكوميين، ومنح العقود والإجازات من خلال اعتماد عملية مناقصة شفافة.

(٥) تجنب التدابير التي تعيق التنمية طويلة الأمد عبر ما يلي:

أ- الحد من الدين العام؛

ب- تجنب إطلاق عملة فلسطينية قبل أوانها؛

ج- المحافظة على اقتصاد السوق المفتوح؛

د- تأمين انسجام الاستثمار الخاص والعام في قطاعي الزراعة والصناعة مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛

هـ- تجنب فرض القيود على حركة رؤوس الأموال؛

و- تجنب إبرام اتفاقات مع إسرائيل تهدد استصلاح الأرض الفلسطينية ومواردها، الخاضعة حالياً للاحتلال والسيطرة الإسرائيلية، لا سيما المياه.

٥- احتياجات الفلسطينيين وأولوياتهم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية

٧٢- انعقدت ثلاث ورش عمل متوازية تحت عنوان: "الاحتياجات والأولويات الفلسطينية" في القطاعات الثلاثة التالية: القطاع الاقتصادي، والقطاع الاجتماعي، وقطاع البنية التحتية. وتضمنت كل ورشة عمل عرضاً لهذه الاحتياجات والأولويات، وتلى ذلك مناقشات حول أفضل السبل لتلبيتها، وحول الدور العربي والدولي في دعمها.

(أ) الاحتياجات والأولويات الاقتصادية

٧٣- أدار السيد مازن سنقرط، رئيس لجنة تنسيق القطاع الخاص الفلسطيني، والسيدة هناء داوودي، عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشكل مشترك، ورشة العمل الخاصة بالقطاع الاقتصادي. افتتح السيد سنقرط الورشة بإلقاء الضوء على دور القطاع الخاص بوصفه محرك الاقتصاد الفلسطيني. وذكر أن ١٥ شركة فلسطينية قد حازت، في السنوات الأربع الماضية، على تقديرات وشهادات جودة دولية.

٧٤- وعرض السيد سمير عبد الله، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الورقة الفلسطينية المتعلقة بالاحتياجات والأولويات الاقتصادية. وقال أن تحسين مناخ الاقتصاد الكلي وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني يتطلبان ما يلي:

(أ) تعزيز حكم القانون واستقلالية السلطة القضائية؛

(ب) التركيز على الاستثمار العام في التنمية البشرية؛

(ج) تأمين الخدمات الاجتماعية الرئيسة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(د) تعزيز قدرة القطاع الزراعي على تلبية حاجات الشعب الغذائية ودعم الصناعات الزراعية–الغذائية القابلة للاستمرار؛

(هـ) تأمين نواتج متدنية الفائدة والكلفة في مجالات التمويل والتأمين، للقطاعات الإنتاجية وللمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم؛

(و) تشجيع إقامة شركات متخصصة للتسويق والتصدير، وكذلك لإقامة المعارض التجارية المشتركة مع مؤسسات الأعمال العربية

(ز) إقامة مراكز فلسطينية تجارية وترويجية في البلدان العربية؛

(ح) الحد من البيروقراطية والإجراءات الإدارية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي غيرها من البلدان العربية؛

(ط) استحداث بنك معلومات للأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني والأسواق؛

(ي) إصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر ونشرها؛

(ك) تشجيع استعمال المدخلات المحلية، وتنمية القوة العاملة، بالإضافة إلى تحسين معايير الجودة وتمتين مؤسسات التوحيد القياسي والتفتيش؛

(ل) الاستحصال على حق أفضلية للدخول إلى أسواق مختلف الدول والتكتلات التجارية (لا سيما في الأسواق العربية)؛

(م) تطوير المناطق الصناعية في البلديات وتعزيز المعايير الصناعية؛

(ن) إعداد الدراسات حول ربط البنية التحتية الفلسطينية بالدول العربية المجاورة (لا سيما على مستوى الاتصالات والطرقات والمياه والطاقة).

٧٥- وأشار السيد عبد الله إلى أهمية فتح الأسواق العربية للمنتوجات الفلسطينية، وإلى المساهمة العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لتمكين الفلسطينيين من مقاومة الصعوبات والتداعيات الناجمة عن المعوقات والقيود الإسرائيلية.

٧٦- أثار المشاركون في ورشة العمل عدداً من المسائل، مشددين على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وتحسين قطاع التعليم، لا سيما على مستوى التدريب المهني والبحوث، وإدخال تكنولوجيات جديدة. ذكروا بضرورة تحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية ذات الميزات التنافسية. وأثيرت أيضاً مسائل أخرى، مثل وضع أولويات العمل والسياسات وفقاً لإطار زمني محدد. وأكد المشاركون على أهمية تعزيز المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بوصفها وسيلة حيوية للحد من البطالة ورفع مستوى الدخل، وتحسين نوعية المنتوجات الفلسطينية، ومطابقتها للمعايير الدولية، الذي من شأنه تعزيز إمكانية دخولها إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ويضطلع القطاع الخاص بدور محوري في هذا المجال، فيشكل شريكاً مكملاً للقطاع العام.

٧٧- أما فيما يتعلق بمساعدة المجتمع العربي، فقد ذكر عدد من المشاركين أنه فضلاً عن تأمين دخول المنتوجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، فإن الدور العربي في تلبية الاحتياجات الفلسطينية، غير واضح، ويقتضي مزيداً من التحديد. وتطرقت المداولات أيضاً إلى أهمية دراسة تداعيات الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة، على السوق الفلسطيني.

(ب) <u>الاحتياجات والأولويات الاجتماعية</u>

٧٨- أما ورشة العمل حول الأولويات والاحتياجات الاجتماعية فأدارها السيد جواد ناجي، عن وزارة الاقتصاد في السلطة الفلسطينية، بالإشتراك مع السيد خالد دودين، عن منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٩- عرض السيد محسن أبو رمضان، ممثلاً شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الورقة الفلسطينية المتعلقة بالاحتياجات والأولويات الاجتماعية للشعب الفلسطيني، مشدداً على الحاجة لاعتماد استراتيجية اجتماعية اقتصادية متكاملة لتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. وقال إن التعليم والصحة يشكلان الأولوية في هذا المجال. وعرض السيد أبو رمضان أولويات العمل في هذين القطاعين، والتي تتمثل في ما يلي:

(١) التعليم

أ- بناء قدرات الموظفين والمعلمين؛

ب- إصلاح البنية التحتية للمدارس القائمة؛

ج- تأمين المواد الضروري للمدرسين والتلاميذ؛

د- تأمين المساعدة المالية للطلاب ذي الدخل المتدني؛

هـ- تطوير المهارات وإعادة تأهيل موظفي القطاع التربوي؛

و- رفع قدرات المؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ومساعدتها على إجراء البحوث، من خلال دعم صندوق للبحوث.

(٢) الصحة

أ- ترميم البنية التحتية القائمة للعناية الصحية وإصلاح ما تضرر منها وصونها وتوسيعها؛

ب- بناء المرافق الأساسية للعناية الصحية في المجتمعات المحلية المعزولة في الأرياف؛

ج- تأمين المخزون الضروري من الأدوية وتجهيزات العناية الصحية (بما في ذلك المخزون اللازم للحالات الطارئة)، إضافة إلى اللقاحات الخاصة بالأطفال؛

د- تطوير برامج الصحة الغذائية للنساء والأطفال؛

هـ- دعم وتمويل التدريب المتواصل للأطباء والمسعفين والفنيين والاختصاصيين؛

و- تأمين التمويل اللازم لجذب المتخصصين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة؛

ز- تمويل برامج التعاون والتبادل بين الفلسطينيين والمؤسسات العربية للعناية الصحية.

(٣) الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

أ- تأمين المساعدة للعائلات التي تضررت أو تدمرت منازلها؛

ب- تطوير برامج لتوليد فرص العمل في القطاعات ذات القدرة الإنمائية للعائلات التي فقدت موارد رزقها؛

ج- مؤازرة عائلات الجرحى والشهداء؛

د- مؤازرة العائلات المقيمة في مناطق تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية؛

هـ- دعم العائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود من خلال مواصلة تأمين المساعدات الإنسانية لها؛

و- تأمين برامج تدريب على العمل للفقراء، وتعزيز المؤسسات العامة المختصة بمساعدة الفقراء ودعمها مالياً وبناء قدراتها؛

ز- تأمين برامج لإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية.

٨٠- وشدد المشاركون على أهمية تعزيز القدرات الوطنية، لا سيما تلك الخاصة بالمعلمين غير المتخصصين، وتوسيع نطاق التعليم المهني، وتحسين سياسات التعليم، وضمان العدالة والمساواة في فرص التعليم على كل المستويات التعليمية، وتعزيز الشراكة بين المدارس ومؤسسات المجتمع المدني. كما أكد المشاركون زيادة المنح للطلاب الفلسطينيين في الجامعات العربية والدولية، ونشر التعلم عن بعد، لا سيما التعلم الإلكتروني. وفي هذا المجال، لفت المشاركون إلى أن تطوير الموارد البشرية، وهو أمر ذو أولوية قصوى، هو مجال يتعذر على إسرائيل أن تدمره.

٨١- وانعقد أيضاً، ضمن فعاليات المنتدى، جلسة لمجموعة عمل منفصلة حول التربية والتعليم، بهدف استطلاع الأولويات والحاجات في قطاع التعليم بشكل أكثر تفصيلاً. وأصر المشاركون في هذه الجلسة، التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، على أهمية تخصيص اعتمادات ومنح للطلاب، وتمويل البحوث العلمية وتطوير النوعية. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى دعم الجامعات الفلسطينية وبرامج التبادل بين تلك الجامعات ونظيراتها في العالم العربي.

(ج) البنية التحتية

٨٢- ترأس السيد عزام الأحمد، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في السلطة الفلسطينية، ورشة العمل حول احتياجات وأولويات البنية التحتية، بالاشتراك مع السيدة أنهار حجازي، مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا.

٨٣- عرض السيد سمير أبو عيشة، مدير التنمية والتخطيط والأستاذ المساعد في قسم الهندسة المدنية في جامعة النجاح الوطنية، احتياجات الشعب الفلسطيني وأولوياته في القطاعات الخمسة الفرعية للبنية التحتية. وفي كلمته، وصف السيد أبو عيشة الواقع الحالي للبنية التحتية في فلسطين، متطرقاً إلى الطرقات، والنقل الجوي والبحري، والمواصلات العامة، ونقل السلع، والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي.

٨٤- وقال الوزير عزام الأحمد إن السلطة الفلسطينية قد بذلت، بدعم من القطاع الخاص، جهوداً حثيثة في تنفيذ مشاريع معيشية مهمة. وأضاف أن الظروف الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني بفعل الاعتداءات الإسرائيلية خلفت بنية تحتية في وضع سيئ جداً.

٨٥- وعرض السيد عبد المنعم العريس، رئيس بلدية بيروت، تجربة لبنان ما بعد الحرب. وشدّد على ضرورة جمع البيانات حول حجم الأضرار قبل وضع أية خطة لإعادة البناء والاستثمار. ورأى بالتالي أنه من الضروري أن يقوّم الفلسطينيون عملية إعادة البناء عبر إجراء مسوحات ميدانية ودراسات، ومناقشة سبل تنفيذها مع القطاع الخاص ومصادر التمويل المختلفة.

٨٦- تمثلت السمات المشتركة للمداولات التي جرت خلال ورشة العمل حول أولويات البنية التحتية في التشديد على تنمية القدرات البشرية في النواحي التالية:

(أ) تعزيز البنية التحتية للاتصالات وشبكة المواصلات؛
(ب) إنتاج الطاقة وتوزيعها؛
(ج) تطوير موارد مائية جديدة؛
(د) تطوير سياسات لإدارة النفايات؛
(هـ) الإبقاء على نظام اتصالات حديث وحسن صيانته.

٨٧- ومن بين الأولويات الأخرى المقترحة خلال ورشة العمل، أشار المشاركون إلى الحاجة لإعادة تأهيل القطاعات الفرعية، التي تضررت بشكل كبير من جراء الممارسات والسياسات الإسرائيلية.

٨٨- تمحورت المداخلات خلال الورشة حول دور البلديات في عملية إعادة الأعمار وحول توفير الزخم الضروري لتطوير البنية التحتية، وحول الحاجة إلى تعزيز اللامركزية لتجنب البيروقراطية التي تعيق مجريات الحياة الفلسطينية اليومية.

٨٩- انعقدت ضمن فعاليات المنتدى أيضاً جلسة خاصة لمجموعة عمل حول دور البلديات، استنتج المشاركون فيها أن على البلديات أن تضطلع بدور بارز في إعادة تأهيل أجزاء من قطاع البنية التحتية، حيث أن اللامركزية تمنح الفلسطينيين مزيداً من المرونة للاستجابة لحاجات مشاكل الحياة اليومية. كما أكد المشاركون على أهمية تحقيق التوأمة بين البلديات العربية والفلسطينية، من أجل تعزيز الخدمات المنوطة بهذه البلديات. وركز المشاركون على تدريب الموارد البشرية الضرورية لإعادة التأهيل، والحاجة إلى تطوير مرافق البحوث، مع التركيز على المجالات التي تخدم قطاع البنية التحتية، مثل مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واو- مشاركة المرأة في عملية التنمية

٩٠- ترأست السيدة زهيرة كمال، وزيرة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية، بالاشتراك مع السيدة فاطمة سبيتي قاسم، مديرة مركز الإسكوا لشؤون المرأة، ورشة العمل حول مشاركة المرأة في عملية التنمية.

٩١- ووصفت السيدة هديل قزاز، من وزارة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية ظروف المرأة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في ورقة بعنوان: "أولويات المرأة الفلسطينية للتنمية: رؤية للمشاركة". كما تطرقت الورقة إلى مسائل مثل وضع المرأة الفلسطينية في مجالات التعليم وسوق العمل، ودورها في عملية صنع القرار. وأكدت أن الإنجاز الأكبر في هذا المجال تمثل في إنشاء وزارة شؤون المرأة، التي كانت مسؤولة عن استحداث استراتيجيات لتأمين مشاركة أكبر وأكثر فعالية للمرأة في عملية التنمية الشاملة.

٩٢- وشددت السيدة قزاز على مظهرين رئيسين لمشاركة المرأة في عملية التنمية وهما: (أ) مشاركة المرأة في خطة التنمية العامة وفي الحياة السياسية؛ (ب) مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية.

٩٣- وذكرت أيضاً أن وزارة شؤون المرأة وضعت استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة، تنفذ خلالها مشاريع إنمائية عديدة تهدف إلى ما يلي:

(أ) خفض مستوى الفقر في أوساط المرأة الشابة؛
(ب) تعليم المرأة الشابة وتدريبها على المستويين التقني والمهني؛
(ج) إدراج دور المرأة في عملية صياغة السياسات وكذلك في عملية صنع القرار.

٩٤- ركزت مداولات ورشة العمل أيضاً على أهمية دور وزارة شؤون المرأة في إعداد خطة عمل لتنفيذ استراتيجيتها وحشد جهود المجتمع الدولي والمجتمع المدني، لهذه الغاية.

٩٥- وأشار المشاركون إلى الحاجة لإقامة قاعدة بيانات عن أوضاع المرأة في كافة القطاعات، بمساعدة الوكالات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وشدد المشاركون على أهمية التشبيك وترسيخ أواصر الشراكة بين الهيئات النسائية والمراكز التنموية للمجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المهجر.

٩٦- وخلص المشاركون إلى أنه يتحتم على الوزارة أن تدرس الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى مشاركة المرأة في قطاع الخدمات؛ وكذلك العلاقة القائمة بين البطالة والمستوى المنخفض لتعليم المرأة. كما أوصوا بإعطاء الأولوية لبلورة سياسات اجتماعية تأخذ بالاعتبار مسائل التفرقة على أساس النوع الاجتماعي، نظراً لأن قانون العمل الفلسطيني المعمول به حالياً قد أثر سلبياً على فرص عمل المرأة. هذا فضلاً عن ضرورة الاهتمام الخاص بالمرأة في المناطق الريفية، لما تواجهه من مشاكل تختلف عما تعانيه المرأة في المناطق الحضرية.

زاي- الشراكة العربية-الفلسطينية

٩٧- وفرت الرؤية الفلسطينية المنسقة لإعادة التأهيل والتنمية الأساس لإطلاق عملية متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز الشراكة العربية-الفلسطينية على أربعة مسارات: مؤسسات المجتمع

المدني العربي-الفلسطيني؛ القطاع الخاص العربي-الفلسطيني؛ مجتمعات الشتات الفلسطيني ومؤسساتها؛ الصناديق والمنظمات الاقتصادية العربية. فشكلت هذه المسارات الأربعة المواضيع الرئيسة للجلسة العامة حول الشراكة الفلسطينية-العربية بعد أن كانت قد استحوذت على القدر الأكبر من العملية التحضيرية.

١- المساعدة الحكومية العربية

٩٨- أدار الجلسة السفير سعيد كمال، الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية، بالاشتراك مع السيدة أمنية طه، من جامعة الدول العربية.

٩٩- وألقت السيدة غانية ملحيس، مديرة الإعمار والتنمية في جامعة الدول العربية، الضوء على أهمية ربط المساعدات العربية بأهداف واضحة ووضع برامج محددة. وأعلنت أن المساعدات المالية العربية والدولية، بلغت، خلال الفترة الانتقالية، من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠، ما يقارب ٣,٢ مليار دولار أمريكي، وأنها قد تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية ليبلغ معدلها مليار دولار أمريكي سنوياً. وأشارت السيدة ملحيس أن المساعدة العربية شكلت حوالي ٧,٨ في المائة من مجموع المساعدات الدولية، في الفترة الانتقالية، وتضاعفت منذ ذلك الحين، بهدف تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية. إلا أن السيدة ملحيس أضافت أن جزءاً كبيراً من تلك المساعدات قد خصص لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية على حساب المشاريع الإنمائية[١٢].

١٠٠- وعرضت السيدة ملحيس نتائج مداولات اجتماع الصناديق والمنظمات الاقتصادية العربية، المنعقد في القاهرة في ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بمشاركة السلطة الفلسطينية والعديد من الصناديق والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية العربية، إضافة إلى أعضاء المجموعة التشاورية. وتضمنت توصيات ذلك الإجتماع - التي اعتمدها فيما بعد المجلس الوزاري[١٣] لجامعة الدول العربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر - ما يلي:

(أ) أيد المجتمعون العناصر الرئيسية للتوجهات والأولويات التنموية الفلسطينية وجهود السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإداري، وأكدوا على أهمية إسراع السلطة في بلورة خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، واعتبارها الأساس في استقطاب وتنفيذ العون العربي والدولي، كما أكدوا على أهمية تفعيل الشراكة بين السلطة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني؛

---

(١٢) راجع جامعة الدول العربية: المساعدة العربية لترسيخ ثبات الشعب الفلسطيني وإعادة تأهيل اقتصاده وتنميته، قسم الشؤون الفلسطينية، جامعة الدول العربية (ورقة جرى عرضها في اجتماع الصناديق والمنظمات الاقتصادية العربية، في ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، باللغة العربية.

(١٣) توصيات اجتماع الصناديق والمنظمات الاقتصادية العربية، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قسم الشؤون الفلسطينية، جامعة الدول العربية، باللغة العربية.

(ب) التأكيد على الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمة العربية والمجالس الوزارية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومأسسة هذا الدعم في صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس والتنسيق مع الآليات العربية الأخرى، لضمان استمرار الدعم وتنسيقه وانتظام تدفقه بهدف تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية وتوسيع قاعدة المصالح العربية – الفلسطينية المشتركة، من أجل فك الارتهان والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال:

(١) تفعيل دور العون العربي وتعظيم مردوده عبر وضع استراتيجية موحدة لتنسيق موارد العون العربي واستخداماته لتأهيل وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. ويسجل المشاركون شكرهم لإدارة صندوق الأقصى التي أبدت استعدادها لتأمين العون الفني اللازم لبلورة هذه الاستراتيجية بالتشاور مع جميع الأطراف ذات العلاقة؛

(٢) تقدير جهود الدول العربية المانحة التي بادرت بتأسيس صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، وعملت على تعزيزهما، وكذلك جهود الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك في مجال تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، ودعوتها لتكثيف جهودها ووضع برامجها للمساهمة في تحقيق أهداف العون العربي؛

(٣) تعزيز آلية العون العربي والحفاظ على استقلاليتها ضمن الاستراتيجية المتوخاة للعون العربي للشعب الفلسطيني، وتفعيل مشاركتها مع الآليات الدولية في توجيه العون الخارجي للشعب الفلسطيني، لتعظيم مردوده وضمان استجابته للاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية؛

(٤) الإفادة من المنتدى العربي–الدولي لبلورة شراكة عربية دولية فاعلة في استقطاب وتعبئة وتنسيق العون للشعب الفلسطيني وتوجيهه لتلبية احتياجاته وأولوياته التنموية بالتشاور مع دولة فلسطين؛

(٥) إظهار حقيقة الدور العربي في دعم الشعب الفلسطيني عبر وسائل الإعلام العربية المرئية والمسموعة والمكتوبة لمواجهة محاولات تشويه هذا الدور.

(ج) التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق مقررات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده، وممارسة حقه في التنمية، وكذلك زيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني وتوجيه مساره، كي يتمكن هذا العون من تحقيق أهدافه المعلنة بتأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي والتأسيس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وإلى حين إنهاء هذا الاحتلال يتعين على المجتمع الدولي ما يلي:

(١) توفير الحماية للشعب الفلسطيني من الإهدار الإسرائيلي المتعمد لموارده البشرية والمادية وثرواته المائية والزراعية وتراثه الثقافي ومن سائر أشكال العدوان الإسرائيلي الأخرى؛

(٢) تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ الخاص بعدم جواز ضم مدينة القدس الشرقية وتوفير الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية ووقف عملية تهويد القدس جغرافياً وديموغرافياً؛

(٣) إنهاء الحصار والعزل الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وضمان حرية الحركة للأشخاص والسلع في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وفيما بين هذه المناطق، وتأمين حرية تواصل الشعب الفلسطيني مع العالم العربي والعالم الخارجي؛

(٤) تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥/١٠ (د/ط-٢٠٠٤/٧/٢٠) بإزالة الجدار العازل استناداً للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤؛

(٥) إلزام إسرائيل بتعويض الشعب الفلسطيني عن الأضرار والخسائر التي ألحقتها بالشعب الفلسطيني وممتلكاته؛

(٦) دعوة المنظمات الدولية، كل في مجال اختصاصها إلى تقديم العون للشعب الفلسطيني، ومواصلة القيام بمسؤولياتها لوقف خروقات إسرائيل لمبادىء وقواعد عمل تلك المنظمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلزام إسرائيل باحترام حقوق الإنسان الفلسطيني وحماية تراثه الثقافي، وحقه في التنمية والعمل والإنتاج وحرية الحركة والتنقل وحرية التجارة، ومطالبة تلك المنظمات بتكثيف مساعداتها للشعب الفلسطيني لتأهيل وإعادة بناء اقتصاده ومؤسساته وحث جميع الحكومات للضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

١٠١- وأكد السيد المنصور بن فتى، منسق صندوق الأقصى في البنك الإسلامي للتنمية، عزم الصندوق دعم المشاريع التي تركز على التنمية، وقال إن مبلغ مليار دولار أمريكي قد خصص لدعم الشعب الفلسطيني، عقب الدورة الطارئة التي عقدتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٠. وأضاف أنه قد تم وضع آلية عربية، لهذه الغاية وعهد بإدارتها إلى البنك الإسلامي للتنمية (وهذه الآلية هي صندوق انتفاضة القدس وصندوق الأقصى). وشدّد السيد بن فتى على ضرورة تنمية القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وبناء شبكات اتصال وثيقة مع الشركاء من المنظمات الدولية، والهيئات التطوعية والصناديق العربية.

١٠٢- وفي إطار الشراكة العربية الفلسطينية، قدم السيد صالح عبد الرحمن المانع، ممثلاً الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، عرضاً عاماً حول المساعدة الرسمية الاقتصادية والمالية الممنوحة إلى السلطة الفلسطينية، لا سيما المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ما بين عامي ١٩٩٣-٢٠٠٣. وقال إن تلك المساهمات بلغت قيمتها ٤,٥ مليار دولار أمريكي، واندرجت ضمنها المساهمات المالية التي قدمتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لإنشاء صندوق الانتفاضة وصندوق الأقصى، وذلك خلال القمة العربية المنعقدة في القاهرة عام ٢٠٠٠. وناشد السيد المانع مجلس الأمن، باسم مجلس التعاون الخليجي، إرسال قوة دولية لحماية الفلسطينيين، كخطوة أولى نحو إقامة قوة الدفاع الذاتي الفلسطينية.

٢- تعزيز شراكة القطاع الخاص الفلسطينية العربية

١٠٣- عرض السيد سمير حليلة، رئيس مركز التجارة الفلسطيني (Paltrade) نتائج ورشة العمل حول شراكة القطاع الخاص الفلسطينية العربية، التي عقدت في البحر الميت في الأردن، في ٤-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقال إن ورشة العمل شددت على أهمية المبادرة إلى الحوار مع الدول العربية التي تضع قيوداً على دخول المنتوجات الفلسطينية إليها. وأضاف السيد حليلة إن إحدى أبرز نتائج ورشة العمل تمثلت في توصية لممثلي القطاع الخاص تنص على اعتبار مصر والأردن مدخلين للمنتوجات الفلسطينية إلى البلدان العربية.

١٠٤- وذكر أيضاً أن تنمية الموارد البشرية وتحسين جودة المنتوجات الفلسطينية هما مطلبان أساسيان لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني.

١٠٥- وشدّد السيد حليلة في كلمته على مسألة دعم القطاع الخاص الفلسطيني لمواجهة التحديات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. وأشار إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني قد حصل على معدل ٢ في المائة فقط من مجموع المساعدات العربية الرسمية، وذلك لا يكفي إطلاقاً لمعالجة قضايا الفقر والبطالة في فلسطين. وشدّد أيضاً على الحاجة إلى توطيد أواصر العلاقات المؤسسية بين الشتات الفلسطيني والفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ثم تطرق إلى مسألة عدم التزام بعض البلدان العربية بقرارات جامعة الدول العربية المتعلقة باستيراد المنتوجات الفلسطينية وعدم تسهيلها معاملات سفر رجال الأعمال الفلسطينيين إلى الدول العربية.

١٠٦- وانعقدت ضمن فعاليات المنتدى ورشة عمل منفصلة بعنوان "الشراكة من أجل فلسطين واعدة"، أدارتها السيدة غانية ملحيس، من جامعة الدول العربية، بالاشتراك مع السيد محمد خالد عز الدين، من صندوق الأقصى. وقدم السيد حليلة خلال هذه الورشة عرضاً عن "قدرات القطاع الخاص الفلسطيني في تحقيق الشراكة"، وصف فيه التحديات التي يواجهها القطاع الخاص الفلسطيني وأورد التوصيات الرئيسة التي صاغها المشاركون في ورشة العمل المذكورة أعلاه والتي انعقدت في البحر الميت في الأردن، وهي تتلخص بالآتي:

(أ) توأمة عدد من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطينية والعربية، على أساس ثنائي الأبعاد، تؤدي إلى تحالف أمتن؛

(ب) تعزيز إمكانات الأعمال الاقتصادية الفلسطينية وفرص الاستثمار، حتى في ظل الظروف الراهنة، باعتماد التدابير التالية:

(١) تنظيم سلسلة زيارات وندوات واجتماعات لممثلي القطاع الخاص الفلسطيني في البلدان العربية؛

(٢) تنظيم حملة إعلامية مشتركة عربية فلسطينية؛

(٣) إعداد عدد من الدراسات حول منافع الاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص الفلسطيني، ونشر خلاصات هذه الدراسات في أرجاء العالم العربي؛

(٤) إنشاء صندوق خاص للإعلام الإيجابي عن صورة القطاع الفلسطيني الخاص وعن جودة المنتوجات الفلسطينية في البلدان العربية وفي العالم.

(ج) تسهيل عقد الاجتماعات مع حكومات الدول العربية لزيادة مجالات التجارة مع هذه الدول؛

(د) تعزيز بناء قدرات القطاع الخاص الفلسطيني بتلقي التدريب من شركات القطاع الخاص العربية.

١٠٧- وأعلن السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن أبرز المهمات الملقاة على عاتق المجتمع المدني الفلسطيني، تتضمن التأثير على صانعي القرار، ونشر الوعي، وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وذكر عدداً من التحديات التي تواجهها قطاعات الصحة والتعليم والزراعة وتكنولوجيا المعلومات. وحدّد السيد عزت عبد الهادي، ممثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، أبرز العناصر الداعمة لشراكة عربية متينة منها: رؤية مشتركة لصيغة حل للصراع العربي الإسرائيلي؛ والتوافق حول الحاجة إلى الإصلاح؛ وتعزيز التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية.

١٠٨- ورأى السيدان عبد الهادي وعبد الصمد أن تعزيز الشراكة الفلسطينية – العربية، في إطار الهيئات الأهلية، ترتكز على تلبية الحاجات والألويات حسب ما يحددها الفلسطينيون أنفسهم، إضافة إلى الأهداف المشتركة العربية والفلسطينية لمؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك: التحول الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية الإنسانية في كل المجتمعات العربية. كما أوصيا

بضرورة ربط هذه الشراكة بهدف مشترك فلسطيني عربي آخر، وتحديداً، بإيجاد حل عادل للصراع الفلسطيني العربي بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء، وإلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

١٠٩- كما أشار المتحدثان إلى أن ورشة العمل حول الشراكة الفلسطينية-العربية للمجتمع المدني، المنعقدة في بيروت في ٩-١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، خلصت إلى أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي يجب أن تركز جهودها على الإعلام عن قضاياها وعلى التوعية، من خلال تكوين مجموعات ضغط عربية لهذا الغرض[١٤] بحيث تؤثر هذه المجموعات على سياسات واستراتيجيات صانعي القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى المنظمات الدولية، وعلى برامج الأطراف المانحة وآليات التمويل التابعة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء مراكز للعلاقات العامة للقيام بحملات توعية في المنطقة العربية وفي العالم ككل، حول الأوضاع القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، من شأنه أن يسهم في حشد جهود الإغاثة الشعبية التطوعية.

١١٠- كما أشار الممثلان أيضاً إلى إمكانية تعزيز التعاون والشراكة في مجالات بناء القدرات، وتبادل المعلومات، والتشبيك، عن طريق توأمة المؤسسات الفلسطينية مع نظيراتها العربية، بما في ذلك المدارس والبلديات ومعاهد البحوث، ووضع برامج للتدريب وتبادل الخبرات التي تشمل الطلاب، والمعلمين والأطباء وغيرهم من المهنيين. وإضافة إلى ذلك يمكن اعتماد وسائل أخرى لتعزيز مثل تلك الشراكات، تشتمل على التشبيك بين الجمعيات ومؤسسات البحوث والنقابات المهنية، وتأسيس صناديق إقراض غير ربحية لتمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتلبية حاجات إنمائية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبناء قواعد بيانات خاصة بفئات المهنيين في مختلف الاختصاصات.

٣- تعزيز دور الشتات الفلسطيني

١١١- قال السيد أسعد عبد الرحمن، مدير مؤسسة فلسطين الدولية، إن العائق الرئيسي لمشاركة المغترب الفلسطيني في عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة مرده غياب وسائل مؤسسية لتسهيل هذه المشاركة.

١١٢- وحسب السيد عبد الرحمن، يمكن تصنيف المؤسسات الفلسطينية العاملة في الخارج إلى الفئات التالية: منظمات للإغاثة وإعادة التأهيل، وشبكات المجتمع المدني، ومؤسسات التضامن السياسي والإعلامي ومؤسسات جمع التبرعات. وبهدف تعزيز شراكة طويلة الأمد بين مؤسسات المجتمع

---

(١٤) راجع الإسكوا "نتائج ورشة العمل حول الشراكة الفلسطينية-العربية للمجتمع المدني"، بيروت ٩-١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ (E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/CRP.1)؛ وعزت عبد الهادي، "آليات وطرق تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمعات المدنية في العالم العربي" (E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/CRP).

الفلسطيني في الداخل وشتاته المنتشر في أرجاء العالم، برزت الحاجة إلى تطوير شبكة اتصالات بين هذه المؤسسات، وإنشاء قاعدة بيانات للقدرات الفلسطينية في الخارج.

١١٣- ولخص السيد عبد الرحمن نتائج اجتماع فريق الخبراء حول دور الشتات الفلسطيني في عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنعقد في عمان في ٢٩-٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤[١٥]، حيث أعلن المشاركون التالي:

(أ) الإتفاق على أن الشتات الفلسطيني يضطلع بمسؤولية سياسية ووطنية حيال فلسطين؛

(ب) أهمية دور الشتات الفلسطيني في تعزيز عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ج) اعتبار التشبيك، وتدعيم أسس الشراكة الطويلة الأمد وتنويع آليات ونهج مساهمة الفلسطينيين في المهجر في جهود التنمية الإنسانية، عمليات من شأنها أن تعزز العلاقات بين فلسطينيي الشتات ونظرائهم في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(د) التأكيد على أهمية تزويد الأجيال الفلسطينية الشابة، لا سيما أبناء فلسطين الذين ولدوا في الخارج، بمعلومات عن فلسطين، وعن القضية الفلسطينية بما في ذلك "الحق في التنمية"، وذلك حتى يصبحوا مدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني عن اطلاع وعلم. ويمكن في هذا الصدد، إنشاء مؤسسات خاصة تعنى بتلبية حاجات شباب الشتات الفلسطيني وتطلعاتهم؛

(هـ) الدعوة إلى تعزيز النشاطات التي تقوم بها التجمعات الفلسطينية في الشتات الهادفة لحشد الدعم والتضامن، لا سيما النشاطات التي تركز على حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال؛

(و) تأكيد الحاجة إلى نشر مفهوم حق الشعب الفلسطيني في التنمية البشرية بين تجمعات الشتات الفلسطينية ومجموعات التضامن، بالإضافة إلى حقه بتقرير المصير، والحقوق المتعلقة بالحياة اليومية، بما في ذلك حق التعليم، والعمل، والملكية، والعناية الصحية، والتنقل؛

(ز) المطالبة بوضع آلية فعالة يمكن من خلالها تعزيز وتنسيق جهود المؤسسات والجاليات الفلسطينية في الشتات. (كان هنالك اقتراح بعقد سلسلة ورش عمل واجتماعات في بلدان مختلفة، وذلك لتأمين مشاركة أوسع قدر ممكن من مؤسسات الشتات الفلسطيني في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وكما كان هنالك اقتراح لبناء قاعدة بيانات بالخبرات الفلسطينية في الخارج).

---

(١٥) الإسكوا، نتائج اجتماع الخبراء حول دور الشتات الفلسطيني في إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٩-٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤ (E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/CRP).

١١٤- وبالإضافة إلى العرض الذي قام به السيد عبد الرحمن خلال الجلسة العامة، انعقدت ورشة عمل منفصلة حول "دور الشتات الفلسطيني في عملية التنمية في الأرضي الفلسطينية المحتلة"، ترأسها السيد أمين مكي مدني، من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع السيد إسماعيل زبري، مدير مؤسسة التعاون، وهي منظمة غير حكومية دولية، أنشأها ويدعمها رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات. وقدم السيد زبري عرضاً عن نشاط المؤسسة الذي يتضمن تنفيذ برامج لدعم تنمية المجتمع المحلي، والسكن، والمنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق القروض الصغيرة. وأشار إلى أن المؤسسة ساهمت في إيجاد أساليب تمكن الشتات الفلسطيني من المساهمة في عملية التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١١٥- وعرض السيد نبيل حجار، وهو خبير فلسطيني أستاذ في جامعة ليل في فرنسا، الورقة الرئيسة في ورشة العمل أعلاه، حول "دور الشتات الفلسطيني في عملية التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة". واستعرضت الورقة دور رجال الأعمال الفلسطينيين وأصحاب الخبرات في عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك دور المؤسسات الفلسطينية في حشد جهود المجتمعات العربية والدولية، ووسائل الإعلام، لا سيما في البلاد التي يقيمون فيها. كما ألقت هذه الورقة الضوء على الدعم الذي تقدمه بعض المؤسسات في الخارج لبرامج التعليم والبحوث المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث كان قد أنشئ عدد منها في العقد الماضي لرعاية العلاقات مع تجمعات الشتات الفلسطينية والمحافظة عليها. كانت تلك المؤسسات قد عملت أولاً على تلبية حاجات المجتمعات المحلية التي أنشئت فيها، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن بعضا منها قد ساهم في تأمين الدعم للوطن الأم أيضاً. وكانت مجموعات التضامن، إلى حد كبير، أبرز المؤسسات العاملة مع الفلسطينيين، فأنشئت في كل أنحاء أوروبا، وكندا، والولايات المتحدة وغيرها من البلدان، بما فيها جنوب أفريقيا، وهي غالباً ما ربطت عملية نشر المعلومات بجهود الضغط والتأثير السياسي.

١١٦- وعرض السيد منير قليبو، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، تجربة برنامج نقل المعرفة عن طريق الخبراء المغتربين (Tokten) باعتبارها نموذجاً لآلية يمكن بواسطتها وضع خبرات الشتات الفلسطيني في خدمة المؤسسات العامة والخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأجل قصير، وذلك لتلبية الحاجات الخاصة لتلك المؤسسات باستخدام الخبرات المتراكمة والمكتسبة في أماكن تواجدها في بلدان العالم خارج فلسطين.

حاء- الشراكة الفلسطينية-الدولية

١١٧- أدار السيد عصام يوسف، من ائتلاف الخير، بالاشتراك مع السيد عبد الله عباس، من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، جلسة عامة حول تعزيز الشراكة الفلسطينية-الدولية تضمنت عروضاً قدمها ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني الأوروبي.

١١٨- قال السيد ألكس كوستي، مدير التنسيق وممثل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في فلسطين، إن برامج المساعدات الذي نفذته الأمم المتحدة خلال السنتين الماضيتين ركزت بشكل أساسي على توزيع الحصص الغذائية لحوالي ٢١٧,٠٠٠ عائلة فلسطينية، وعلى خلق فرص عمل ودعم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطة الفلسطينية.

١١٩- أما ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، السيد منير قليبو (رئيس الإدارة)، فركز على برنامج نقل المعرفة عن طريق الخبراء المغتربين (Tokten). وأشار إلى العدد الهائل للفلسطينيين في الشتات الذين تميزوا في اختصاصات مختلفة. فمنذ عام ١٩٩٤، خدم أكثر من ٥٠٠ متخصص مهني فلسطيني في الخارج، عبر البرنامج، في مواقع استشارية وتخطيطية رفيعة المستوى، في وزارات رئيسية مختلفة في السلطة الفلسطينية، وفي غيرها من المؤسسات الفلسطينية الأساسية. وقد جاء حوالي ٣٣ في المائة من هؤلاء من الأردن، و٣٨ في المائة من الولايات المتحدة، والبقية من كندا، وأوروبا وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١٢٠- وقدم السيد سيباستيان دوسو، ممثل البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عرضا عاما عن المساعدة التي قدمها البنك للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بشكل عام، والتي بلغت ٩٥٠ مليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣. وأكد السيد دوسو أن هذه المنح، مهما ارتفعت قيمتها، لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني في ضوء الأوضاع الراهنة، نظراً لما تواجهه الجهات المانحة من مشاكل تتجلى في عدم إحراز أي تقدم على مسار السلام.

١٢١- وقال السيناتور بيار غالان، رئيس الجمعية البلجيكية-الفلسطينية، إن صورة الفلسطينيين مشوهة في البلدان الغربية. وصرح أن آلاف المتطوعين المدنيين الذين زاروا الأرض الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية ساهموا في تغيير تلك الصورة، وعملوا على حث حكوماتهم على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق السلام. وأضاف أنه، فيما التزمت الحكومات في أنحاء العالم الصمت، كان الصراع يحصد مزيداً من الأرواح ومزيداً من الدمار الذي أتى على منازل الشعب الفلسطيني وموارد رزقه، ولكنه لحظ أن عدداً كبيراً من الناس العاديين والنواب والناشطين، كانوا يحشدون الطاقات لصون حقوق الفلسطينيين.

١٢٢- أما السيدة غريتا دويزنبرغ، رئيسة جمعية "أوقفوا الاحتلال"، وهي هيئة هولندية تسعى إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وإزالة الجدار، فناشدت المجتمع المدني ومؤسسات أخرى للضغط في سبيل تطبيق القانون الدولي في الأرض الفلسطينية. وأضافت أن على الجهات المؤثرة أن تقوم أيضاً بحشد الدعم المالي لإعادة البناء وتحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

طاء- دور الإعلام

١٢٣- انعقدت ندوة خاصة ضمن فعاليات المنتدى تداول خلالها صحافيون بارزون من وسائل إعلام عربية ودولية، فضلاً عن ممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني وعن المنظمات غير الحكومية، حول

دور وسائل الإعلام في تعزيز عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. أدار السيد رامي خوري، المحرر التنفيذي لجريدة "دايلي ستار"، الندوة الخاصة بدور الإعلام وكان بين المتحدثين السادة والسيدات التالية أسماؤهم: السيدة خولة مطر، من منظمة العمل الدولية؛ والسيد ساطع نور الدين، من جريدة السفير؛ والسيدة جيفارا البديري، من قناة الجزيرة؛ والسيد نجيب فريجي، من مركز معلومات الأمم المتحدة في بيروت؛ والسيد زاهي خوري، رئيس، شركة جوال في فلسطين؛ والسيد علام جرار، من معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية في فلسطين؛ والسيدة كايت سيلي، من الإذاعة الوطنية العامة في الولايات المتحدة؛ والسيد ألفرد هاكنسبرغ، من جريدة Suddeutsche Zeitung، ألمانيا.

١٢٤- وأشار المتحدثون إلى أن الصورة الوحيدة للأرض الفلسطينية المحتلة التي تنقلها وسائل الإعلام العربية والدولية، هي صورة العنف والدمار، حيث يندر التطرق للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين.

١٢٥- وأشار المشاركون إلى "تعب الإعلام" من القضية الفلسطينية كمشكلة رئيسية تواجه الإعلاميين. واقترحوا صياغة خطوات عملية لتحسين إمكانيات الوصول إلى وسائل الإعلام، والتواصل معها، بما فيها وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية. كما شددوا على ضرورة تشجيع وسائل الإعلام للتركيز ليس فقط على قضايا العنف والسياسة، وإنما أيضاً على مظاهر الحياة الفلسطينية التي تروج لقضايا مثل الثقافة والفولكور والإنتاج الفلسطيني، بالإضافة إلى قضايا التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

١٢٦- ويمكن لقصص النجاحات التي تعكس استمرار الحياة اليومية بالرغم من الاضطرابات السياسية والعسكرية، أن تظهر الجانب الإنساني لفلسطين. فقد اقترح المشاركون، على سبيل المثال، تغطية مواضيع مثل برامج الصحة، والتعليم، والأنشطة الثقافية، وبالتالي إدراج عملية التنمية في إطار الاهتمام الشعبي. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

ياء- المبادرات والاتفاقات التي أعلن عنها خلال المنتدى

١٢٧- توزع المشاركون على عدد من مجموعات العمل تناولت مواضيع محددة للتداول حول وسائل تعزيز الشراكات في مجالات مختلفة. وقد تم على إثر هذه اللقاءات إطلاق عدد من مبادرات الشراكة الفلسطينية العربية.

١- إعادة زرع الأشجار: رمز لإعادة التأهيل الاجتماعي-الاقتصادي والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة

١٢٨- جرى التداول حول مبادرة "إعادة زرع الأشجار" خلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالشراكة في قطاع الزراعة والصناعات الزراعية، الذي أداره بشكل مشترك السيد أنطوان منصور، منسق فريق عمل الإسكوا حول فلسطين، والسيد عصام يوسف، الأمين العام لائتلاف الخير.

وعرضت السيدة رزان زعيتر، مديرة مؤسسة "العربية لحماية الطبيعة"، (الأردن)، هذه المبادرة، وأعلنت أن ما يقارب مليون شجرة قد اقتلعت في الأراضي الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وشددت على الحاجة الملحة لتمويل نشاطات المزارعين الفلسطينيين ودعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على إعادة زرع الأشجار وعلى إعادة تأهيل القطاعات الزراعية في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية. وأشارت إلى أن الأشجار، تشكل مورداً إنتاجياً، يوفر القوت والدخل للأسر الفلسطينية؛ كما أشارت إلى أن الشجرة تمثل رمزاً ثقافياً تؤكد على الارتباط التاريخي للفلسطينيين بأرضهم. وذكرت السيدة رزان زعيتر أنه على الرغم من أن أشجار الزيتون كانت هدفاً رئيسياً لقوات الأمن الإسرائيلية، إلا أن بساتين الحمضيات (البرتقال والليمون) والغابات لم تسلم من الاقتلاع والتدمير.

١٢٩- وستعمل الإسكوا مع المجموعة العربية لحماية الطبيعة (الأردن) وجمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية (فلسطين) لتنفيذ هذه المبادرة. وقد دعت المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه الإسكوا إلى حشد الأطراف الفاعلة المعنية لدعم مبادرة إعادة زرع الأشجار، والتي أطلقت عام ٢٠٠١ حيث تمت زراعة ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ شجرة في عام ٢٠٠٣، كجزء من المرحلة الأولى لهذا المشروع.

١٣٠- وتضطلع الإسكوا في هذه المبادرة بدور تنسيقي لنشاطات المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وكما تقوم أيضاً بالمساعدة على التوعية وتأمين التمويل المطلوب. وسوف تنظم الإسكوا سلسلة من الأنشطة، بالتعاون مع هيئات عربية مهمة، للتوعية حول مغزى إعادة تأهيل القطاعات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما فيما يتعلق بأهمية إعادة زرع الأشجار التي اقتلعت. وخصص صندوق الإغاثة والتنمية الفلسطيني (انترپال)، وهو منظمة دولية غير حكومية، مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للمشروع، تكون بمثابة مبلغ أولي لتنفيذ المشروع.

٢- الأرض الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية، أداتان لدعم الاقتصاد: تعزيز قدرات الفلسطينيين عبر شراكات عربية-دولية

١٣١- وقد ناقشت مجموعة العمل حول الشراكة في قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية، مبادرة ثانية تتعلق بالأرض الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية. وتسعى هذه المبادرة التي عرضتها السيدة كارول شوشاني، من الأمانة التنفيذية للإسكوا، إلى تعزيز قدرة الفلسطينيين على إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتطوير الصناعات الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بواسطة شراكات القطاع الخاص. ومن شأن هذا البرنامج أن يعزز إنشاء الشراكات بين هيئات القطاع الخاص في الأرض المحتلة وفي الشتات الفلسطيني، والشبكات العربية – الدولية التي قد تمتلك الخبرة في مجال تنمية قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية. الهدف من تلك الشراكات ما يلي: (أ) تحديث المهارات الفنية للفلسطينيين عن طريق التبادل المهني، بغية تعزيز استدامة المنتوجات والصناعات الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطوير قابلية هذين القطاعين للاستمرار؛ و(ب) تسهيل إنشاء روابط تجارية، بين المنتجين في قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة ونظرائهم في الخارج من خلال عمليات التبادل المهني المذكور أعلاه. بحيث تؤدي هذه المبادرات بالتالي إلى تطوير شراكة بين المجتمع الدولي والفلسطينيين لتحديث القدرات المحلية.

١٣٢- وسوف يتم إنشاء شراكات في مجالات الزراعة وعمليات تصنيع الأغذية، والتعبئة والتوضيب، ومراقبة الجودة، والإدارة والتسويق والتوزيع، بالإضافة إلى مجالات أخرى، وكل هذه الشركات تنظم على أساس إجماع حول الحاجات والأولويات المحلية. وتتكون المبادرة من مرحلتين هما كما يلي:

(أ) المرحلة الأولى، تتضمن التوأمة، والتدريب المهني، وغير ذلك من برامج التدريب، لدعم التنمية طويلة الأمد للموارد البشرية لدى الفلسطينيين في مجالات تنمية قطاعي الزراعة والصناعات الزراعية؛

(ب) المرحلة الثانية، وهي ستتبلور بناءاً على نتائج المرحلة الأولى، وتهدف إلى ربط الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بالشبكات الفلسطينية والعربية والدولية في الخارج.

١٣٣- وسوف تركز المبادرة على زيادة قدرات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بشكل متواصل بتعريفهم على التكنولوجيات والخبرات الجديدة المتوفرة خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال المتخصصين الذين يتوقون للمساهمة في التنمية في فلسطين، لكنهم غير قادرين، على تحديد القنوات الفنية التي تمكنهم من دعم الاقتصاد الفلسطيني. وسيطلب من الفلسطينيين الذين سيتلقون مثل هذا التدريب أن يشركوا الفلسطينيين المقيمين فيما اكتسبوه من معرفة وخبرة في الخارج، لدى عودتهم إلى أرض الوطن. وستسعى تلك المساعدة الذاتية والمقاربة التفاعلية إلى تعزيز القدرات الزراعية والصناعية الزراعية بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى تشجيع عمليات التبادل الفني بين الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها؛ كما ستساهم في إقامة شراكات بين الفلسطينيين والشبكات العربية-الدولية في كل أنحاء العالم. وتشكل المبادرة مقاربة مختلفة جوهرياً عما هو قائم، من برامج تقليدية تهدف إلى الإستفادة من معارف المغتربين في الأرض الفلسطينية المحتلة في برامج قصيرة الأمد، والعمل بالمقابل على بناء القدرات البشرية والشراكات على مستوى القطاع الخاص بشكل مستمر لفترة طويلة.

١٣٤- وقد نشأت هذه المبادرة بفضل جهود مشتركة بذلها ائتلاف الخير والإسكوا، فخصص مبلغ إجمالي قدره ٥ ملايين دولار أمريكي (٣ ملايين منها تعهد بها ائتلاف الخير) لدعم قطاعي الزراعة والمنتوجات الزراعية الغذائية وتطوير القدرات الفلسطينية في هذين القطاعين المهمين.

٣- تحالف مؤسسات المجتمع المدني العربية والفلسطينية لتعزيز الشراكة في التنمية

١٣٥- أدار بشكل مشترك السيد زياد عبد الصمد، من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والسيد المنصور بن فتى، منسق صندوق الأقصى، جلسة مجموعة العمل حول شراكة المجتمع المدني. وأعلنت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية خلال هذه الجلسة عن مبادرة لإنشاء تحالف بين مؤسسات المجتمع المدني العربية والفلسطينية لتعزيز الشراكة في التنمية بحيث يشكل هذا التحالف إطاراً دائماً يسمح لمؤسسات المجتمع المدني العربية والفلسطينية بالاجتماع بانتظام، وتنسيق جهودها. وتحقيقاً لمثل هذه البنية الدائمة سيتم اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) بلورة بنود مرجعية للتحالف، بما في ذلك تحديد معايير العضوية فيه؛

(ب) نشر دليل حول الشراكة الفلسطينية-العربية، يحدد المعايير والأهداف والاستراتيجيات والخطط لتنفيذ هذه الشراكة. ويمكن أن يتضمن هذا الدليل، مثلاً، قائمة بكل المنظمات الأهلية الفلسطينية والعربية (يتم تنقيحها وتحديثها بانتظام)، إضافة إلى نص واضح يبين حاجات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأولوياتها (يخضع أيضاً للمراجعة عند الحاجة)؛

(ج) تنظيم اجتماعات للوفود العربية، كل في بلده الأم، بهدف التوصل إلى تنسيق أفضل للنشاطات والأفكار والموارد المتوفرة في ذلك؛

(د) استعمال الأدوات الإلكترونية المتوفرة، مثل بوابة التنمية الفلسطينية[١٦]، وإنشاء أدوات جديدة عند الحاجة، بهدف مواكبة كل المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في فلسطين، وبالتالي تعزيز فعالية جهود الشراكة؛

(هـ) عقد اجتماعات منتظمة تضم ممثلين عن المجتمع المدني في المنطقة، لتنسيق ومتابعة النشاطات، وفقاً للتوصيات الصادرة عن المنتدى وعمليته التحضيرية؛

(و) تأخذ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والإسكوا على عاتقها عملية تنفيذ هذه المبادرة.

٤- مبادرة الهلال الأحمر القطري حول التربية والتدريب في المجالات الطبية والصحية في فلسطين: الاستثمار في بناء القدرات البشرية في مجال العناية الصحية

١٣٦- أدار الدكتور محمد غانم العلي، الأمين العام للهلال الأحمر القطري جلسة مجموعة العمل حول مبادرة الهلال الأحمر القطري، وقدم كل من الدكتور وائل عيسى، من وزارة الصحة في فلسطين؛ والدكتور هيثم الحسن، من مستشفى المقاصد في القدس؛ والدكتور محمد الطويل، من الهلال الحمر القطري؛ والدكتور خالد دياب، من الهلال الأحمر القطري عروضاً مختلفة خلال الجلسة.

١٣٧- وقد أطلق الهلال الأحمر القطري مبادرة حول التعليم والتدريب في المجال الطبي، والتي تهدف إلى تحقيق الاعتماد على النفس في مجال التعليم العالي الطبي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتشاور مع المجلس الطبي الفلسطيني. وتشتمل المبادرة على الخطوات التالية: (أ) وضع خطة لتقييم الجودة عند إنشاء مراكز للتعليم العالي الطبي التخصصي؛ (ب) إعادة تحديد معايير الجودة لمرافق وموظفي التعليم والتدريب في المجال الطبي؛ (ج) وضع أساليب تعليمية حديثة وبرامج مختارة تحظى

---

(١٦) بوابة التنمية الفلسطينية على الموقع: http:/www.psgateway.org.

بمزيد من الدعم لتنفيذ استراتيجيات حديثة محددة للتدريب؛ (د) استحداث مرافق لتطوير قدرات الموظفين والأساتذة والمؤسسات، وتوجيههم تبعاً للتوجهات الدولية؛ وتحديث المواد التعليمية، وتوسيع مجالات انتشارها؛ (هـ) دمج عملية تعليم المدربين المحليين في برامج تدريبية قصيرة الأمد، واستقدام خبراء دوليين وإقليميين، ووضع برامج تبادل الخبرات مع مراكز مرموقة؛ (و) وتعزيز استقلالية التعليم الطبي التخصصي في كل مظاهره، بما في ذلك التمريض، وتدريب المسعفين، وإعادة التأهيل، والصحة العامة، والطب الجماعي.

١٣٨- أما أهداف المبادرة فهي التالية: (أ) دراسة التحديات الحالية في فلسطين، وهي عملية قد بدأها فعلياً المجلس الطبي الفلسطيني؛ (ب) وضع قاعدة بيانات شاملة للمرافق، والموظفين والخبراء الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها، والخبراء غير الفلسطينيين؛ (ج) وضع خطة طويلة الأمد للتعليم الطبي التخصصي، بالاعتماد على المجلس الطبي العربي العام؛ (د) تحديث عدد من مراكز التدريب الطبي؛ (هـ) إنشاء وحدات جديدة للتدريب والتعليم؛ (و) استخدام الموظفين في المجال الطبي والأكاديمي والحفاظ عليهم لما يتمتعون من قدرات تدريبية وتعليمية؛ (ز) توظيف الخبراء الفلسطينيين في الشتات على سبيل الاستعارة أو عبر توظيفهم من خلال دعم مالي كامل من الجهات المانحة المختلفة؛ (ح) صون عملية التعليم الطبي المتواصل.

٥- مبادرات واتفاقات أخرى

١٣٩- جرى الإعلان خلال المنتدى عن المبادرات والاتفاقات التالية:

(أ) مبادرة البنك الإسلامي للتنمية/صندوق الأقصى لتخصيص مبلغ ٢٣ مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل قطاع غزة؛

(ب) "مبادرة برلين لإزالة "الجدار العازل"، الذي تبنيه سلطات الاحتلال في الأرض الفلسطينية، بتخصيص ٥٠٠,٠٠٠ دولار للنشاط الإعلامي. وسيشارك في التمويل مؤسستي EUROPAL وائتلاف الخير؛

(ج) توقيع اتفاق ما بين البنك الإسلامي للتنمية والجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، يتم بموجبها تمويل محفظة إقراض إسلامي بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار وذلك لاستخدامها لدعم المشاريع الصغرى للنساء الفلسطينيات؛

(د) توقيع اتفاقية تمويل إقراض المشاريع الصغرى بين البنك الإسلامي ومؤسسة أصالة، كمرحلة تجريبية، حيث تم رصد مبلغ مليون و٤٠٠ ألف دولار لسبع مؤسسات لبرنامج دعم المشاريع الصغرى ليتم لاحقاً توقيع اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الإقراض للمشاريع الصغرى في فلسطين.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الإعلان الصادر عن المنتدى

١٤٠- برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية فخامة العماد إميل لحود، انعقد المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة بين ١١ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في بيروت، بحضور حشد من ممثلي الحكومات والهيئات الرسمية والأهلية الفلسطينية والعربية والدولية.

١٤١- شملت أهداف المنتدى التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي والتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، وعلى الضرورة الملحة لإعادة توجيه الجهود الدولية والعربية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة المدى في فلسطين بالتوازى مع تقديم الإغاثة للشعب الفلسطينى لمواجهة ظروف الاحتلال. كما هدف المنتدى إلى حشد الدعم العربي لعملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى بلورة ترتيبات وآليات محددة وفعالة لتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف لمساعدة الشعب الفلسطيني على التغلب على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال ومواجهة التحديات المستقبلية وفق الأولويات والرؤية الفلسطينية الذاتية.

١٤٢- وقد انعقد المنتدى العربي-الدولي وتواصلت أعماله على مدى أربعة أيام اتسمت بكثافة الفعاليات، تابع خلالها المجتمعون بقلق بالغ التداعيات الخطيرة لاستمرار عملية التدمير للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثروة البشرية والممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة.

١٤٣- وأعرب المجتمعون عن مخاوفهم العميقة من التداعيات الخطيرة لاستمرار التدهور الأمني والتصعيد العسكري الإسرائيلى في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسياسات الحصار والعزل وبناء الجدار، وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، ما يقلص فرص التوصل إلى التسوية السياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والعربي-الإسرائيلي عموماً، ويهدد الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

١٤٤- وحذروا من أخطار استمرار استنزاف الموارد البشرية والمادية الفلسطينية، وتردي الظروف المعيشية وتدهور النشاط الاقتصادي والتجاري في ظل تقييد حرية انتقال الأشخاص والسلع، وتراجع الاستثمارات العامة والخاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وانهيار القدرات الإنتاجية والتشغيلية الفلسطينية، واستفحال ظاهرتي الفقر والبطالة، وتنامي اعتماد الشعب الفلسطيني المعيشي على العون الإغاثي، وتوقف تنفيذ مشاريع التنمية بشكل شبه كامل، الأمر الذي يؤثر سلباً - من المنظور طويل الأمد - على بناء القدرات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية القادرة على النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعد أساس بناء دولة قابلة للبقاء.

١٤٥- واعتبر المشاركون أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة الناتجة عن إجراءات سلطات الاحتلال، تحتاج إلى معالجة دولية جدية وجذرية، تفك ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتعزز قدراته الذاتية وتحافظ على موارده وثرواته البشرية والمادية، وأنه على الرغم من حالة عدم الاستقرار والتدمير المستمر للبنى الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، فإنه من الممكن ومن الضروري العمل على تعزيز الشراكة الدولية العربية الفلسطينية بهدف إعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون عراقيل أو معوقات.

١٤٦- وأكد المجتمعون تضامنهم الكامل مع الشعب الفلسطيني، وعلى سعيهم لتكثيف الجهود وتنسيقها من أجل:

(أ) ضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي أقرتها كافة المواثيق والأعراف والقرارات الدولية، وبناء دولته المستقلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في التنمية والسيادة على موارده واستخدامها وفقاً لمصالحه وأولوياته؛

(ب) تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومواصلة جهود ومبادرات المجتمع الدولى لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل؛

(ج) ربط جهود الإغاثة بالتنمية الشاملة بحيث تساهم هذه الجهود في بناء القدرات الفلسطينية وتساعد الشعب الفلسطيني على مواجهة انعكاسات الاحتلال الاقتصادية والاجتماعية والتأسيس لبناء دولتهم المستقلة والقابلة للحياة؛

(د) تقديم مختلف أشكال الدعم العربي والدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفق الرؤية والأولويات الفلسطينية من خلال خمسة محاور:

(١) استدامة وتعزيز الآليات الحكومية العربية التى تقدم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، وتفعيل دورها في بناء شراكة عربية دولية حقيقية دون عراقيل أو معوقات؛

(٢) تعزيز دعم الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية لعملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(٣) الشراكة العربية والدولية مع القطاع الخاص الفلسطيني لدعم الإنتاج وتسويق المنتجات والاستثمار؛

(٤) تحفيز وتنسيق مشاركة المنظمات الأهلية العربية والدولية في جهود الإغاثة والتنمية البشرية المستدامة؛

(٥) إحداث روابط أوثق وقنوات دعم يسهم عبرها فلسطينيو الشتات في دعم عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض المحتلة.

١٤٧- وقد أعرب المشاركون عن شكرهم للدولة اللبنانية لاستضافتها للمنتدى على أراضيها وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاحه، كما ثمنوا وقدروا جهود الإسكوا والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية على التحضير والانعقاد الناجح لهذا الحدث.

باء- التوصيات

١٤٨- دعا المشاركون إلى:

١- التشديد على تأييد كافة الأطراف لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعم جهوده لتحقيقها، بما في ذلك دعم حقه في التنمية.

٢- قيام المجتمعات العربية والدولية بإعطاء قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة أولوية ملحة، بالرغم من استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي وحالة الحرب، وعلى ضرورة ربط برامج الإغاثة والمساعدة الطارئة باستراتيجيات وخطط وبرامج التنمية الفلسطينية.

٣- تركيز الجهود لدعم التعليم الفلسطيني الأساسي بشكل خاص والتعليم العالي بشكل عام لتطوير الموارد البشرية القادرة على مواجهة تحديات التحرر من الاحتلال وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق تطوير الإنتاجية والتنافسية ومتطلبات وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة بعد الاستقلال.

٤- أن تعتبر التنمية الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني عملية مستمرة، تعتمد التوجهات الفلسطينية وتحظى بالدعم والتأييد عبر الشراكة العربية الدولية.

٥- حث كافة الجهات المانحة، والشركاء في عملية التنمية الفلسطينية، إلى صياغة برامج العون الإنمائي ومشاريع المساعدة الطارئة وفقاً للرؤية والاحتياجات والأولويات والخطط التنموية الفلسطينية.

٦- حث كافة الأطراف المعنية إلى تكثيف الجهود لإعادة تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطه العربي، عبر تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الاستفادة القصوى من قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بمنح المنتجات الفلسطينية معاملة تفضيلية وإعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المعيق وأية قيود أخرى على الصادرات

الفلسطينية إلى الأسواق العربية، وكذلك تسهيل دخول رجال الأعمال الفلسطينيين إلى الدول العربية.

٧- الترحيب بخطة الإصلاح التي تبناها مجلس الوزراء الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني لتطوير أداء المؤسسات الحكومية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤، وجهود السلطة الوطنية الحثيثة لوضع رؤية تنموية فلسطينية وبناء شراكات فاعلة بين السلطة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لحفز عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٨- دعوة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستويين الإقليمي والدولي إلى دعم وزارة شؤون المرأة في فلسطين لتنفيذ خطة عملها للسنوات الثلاث القادمة، وذلك تعبيراً عن التزامها بقضية النهوض بالمرأة الفلسطينية.

٩- الإشادة بدور السلطة الفلسطينية في دعم صمود الشعب الفلسطيني بكافة فئاته في مواجهة الاحتلال وتداعيات العمليات العسكرية المستمرة لتدمير بنى المجتمع الفلسطيني وقدراته، والتأكيد على دورها في مواجهة هذا العدوان باعتبارها الطرف الشرعي المنتخب والمعترف به عربياً ودولياً.

١٠- خلق كوادر إعلامية فلسطينية مدربة وقادرة على مواكبة المستجدات والتحديات للتعبير عنها بالشكل المناسب في مختلف وسائل الإعلام، والاستثمار في الإعلام والسعي لوضع قضايا التنمية على جدول أعماله.

١١- مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بتعويض الشعب الفلسطيني عن الخسائر الاقتصادية والبشرية التي تكبدها من جراء الممارسات والسياسات الإسرائيلية، والعمل على تحديد هذه الخسائر المتنامية وتقيمها للوصول إلى تقديرات واضحة لحجمها ووضع آليات لتعويض الشعب الفلسطيني.

١٢- التشديد على أهمية تدخل المجتمع الدولي لوقف العدوان الإسرائيلي والضغط على إسرائيل لوقف سياساتها وممارساتها وإجراءاتها التي تحول دون تحقيق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً:

(أ) استنزاف الموارد البشرية والطبيعية عبر مصادرة الأراضي والمياه والموارد الأخرى ومواصلة بناء وتوسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل والطرق الالتفافية ودفع اليد العاملة الماهرة إلى الخارج؛

(ب) استنزاف رأس المال الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدمير المنهجي للبنية التحتية والمرافق ومنشآت الصحة العامة والتعليم والقاعدة الإنتاجية لقطاعي الزراعة والصناعة والموارد الطبيعية الأخرى؛

(ج) المعوقات التجارية الناجمة عن الحصار والحواجز والإجراءات الإدارية التي تعرقل التجارة الداخلية والخارجية، خصوصاً مع الشركاء العرب، بما يشكل خرقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي؛

(د) الحجز التعسفي والمنهجي للإيرادات العامة الفلسطينية لفترات طويلة بما يشكل انتهاكا لبروتوكول باريس الاقتصادي: خصوصاً إيرادات ضريبة القيمة المضافة وضريبة المشتريات والجمارك، وعدم الإفصاح عن هذه الإيرادات ومصادرة أجزاء منها بشكل غير قانوني.

١٣- الدعوة إلى تعزيز الشراكات العربية الرسمية والأهلية الثنائية ومتعددة الأطراف على كافة المستويات (الحكومات والصناديق والمنظمات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني)، بهدف مساعدة الفلسطينيين، والتنسيق والتكامل مع الأطر الدولية للعون، للتغلب على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال وإرساء مقومات الاستقلال ومواجهة التحديات المستقبلية وذلك من خلال:

(أ) الترحيب بقرارات اجتماع الصناديق والمؤسسات المالية العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والموزعة ضمن وثائق المنتدى والتي اعتمدت في الاجتماع الوزاري العربي؛

(ب) تعزيز آليات الدعم العربي والدولي لتعزيز جهود التنمية والإغاثة في الأرض الفلسطينية. وفي هذا الإطار:

(١) المطالبة بتكثيف جهود المساعدة للشعب الفلسطيني بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته ووضع حد لتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي ضمن إطار الرؤيا الفلسطينية التنموية؛

(٢) التأكيد على أهمية الاستمرار في تطوير أدوات العون العربي بما ينسجم واستمرارية تلبيتها لمتطلبات ربط الإغاثة بالتنمية ويلتزم بالاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية.

(ج) تعزيز علاقات الشراكة بين القطاع الخاص الفلسطيني و العربي والدولي لدعم الإنتاج والتسويق والاستثمار الفلسطيني من خلال:

(١) تشجيع الاستثمارات وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(٢) دعم القطاع الخاص الفلسطيني و العربي والفلسطيني المشترك، خاصة من خلال إنشاء صناديق متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأرض الفلسطينية المحتلة وتسهيل وصول الفلسطينيين إليها؛

(٣) تسهيل نقل الخبرات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً من خلال برامج التعاون الفني التابعة للبنك الإسلامي للتنمية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، ووضع الإجراءات اللازمة والإعفاءات لتمكين الفلسطينيين من الاستفادة من برامج تعزيز القدرات البشرية؛

(٤) التركيز على برامج الدعم الفني والإجراءات التي تساهم في تحسين نوعية وجودة وتنافسية السلع والخدمات الفلسطينية؛

(٥) توفير المعلومات اللازمة لرجال الأعمال الفلسطينيين حول أساليب الاستفادة من برامج تأمين الصادرات الفلسطينية التي يوفرها البنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية لضمان الاستثمار وغيرها من البرامج العربية و الدولية؛

(٦) تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص العربي في تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية من خلال دعم تنفيذ قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بمنح الصادرات الفلسطينية معاملة تفضيلية، بالإضافة إلى إقامة معارض للمنتجات الفلسطينية ومراكز لترويج التجارة الفلسطينية في الأسواق العربية؛

(٧) العمل على تطوير شبكات اتصال وتبادل معلومات دائمة بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطينية والعربية وتشجيع المبادرات المشتركة في هذا المجال.

(د) تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الدولي والعربي والفلسطيني في التنمية المستدامة وجهود الإغاثة الطارئة من خلال:

(١) تعزيز التعاون لتفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والعربية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المحلية والإقليمية والعالمية؛

(٢) تعزيز التعاون في مجال إقامة التحالفات وبناء القدرات، وتبادل المعلومات، خاصة من خلال توأمة المؤسسات والمنظمات، وتطبيق برامج التدريب تبادل الخبرات بين الهيئات العربية والفلسطينية، بما في ذلك الطلاب والأساتذة والأطباء وغيرهم من أصحاب الاختصاص؛

(٣) إقامة هيكلية دائمة لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني العربي والفلسطيني على الاجتماع بطريقة منتظمة، وتمكينها من تنسيق جهودها بشكل أفضل و تشجيع الهيئات على التشاور بعد المنتدى لتحديد الأهداف والبنود المرجعية لهذه الهيكلية ومعايير العضوية فيها؛

(٤) تعزيز دور السلطات المحلية كشركاء أساسيين في ربط جهود الإغاثة بالتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في مجال توفير المياه والخدمات الصحية والتعليم والطرق، بما في ذلك زيادة الدعم المالي لصندوق البلديات في السلطة الوطنية الفلسطينية وتشجيع توأمة البلديات ودعم برنامج الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية "الهبتات" لدعم الشعب الفلسطيني.

(هـ) بلورة علاقات وقنوات أمتن تمكّن الفلسطينيين في الشتات من دعم إخوانهم في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال:

(١) تعزيز المشاورات ما بين فلسطينيي الشتات من جهة ومع نظرائهم في الأرض المحتلة حول الرؤية والأولويات والاستراتيجيات التنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(٢) تنويع آليات ونهج مساهمة مجتمعات الشتات في جهود التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة لتشمل المساهمات المالية، الاستثمار وبناء القدرات في الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديم الخبرات وتسهيل نفاذ البضائع الفلسطينية إلى الأسواق العربية والعالمية؛

(٣) تفعيل استخدام برامج نقل المعرفة الموجودة، كبرنامج TOKTEN التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج صندوق الأقصى للعون الفني للشعب الفلسطيني؛

(٤) إقامة برامج وخطط شراكة جديدة لبناء قاعدة بيانات لخبراء فلسطينيين في الشتات بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة، بما قي ذلك المنظمة الدولية للهجرة؛

(٥) استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء برامج تنمية القدرات عن بعد، وكذلك لحشد الخبراء الفلسطينيين في الشتات بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة؛

(٦) صياغة آلية لتمكين المؤسسات الفلسطينية في الشتات من تعزيز التنسيق والتشاور في مجال تطبيق الاستراتيجيات الفلسطينية للتنمية.

١٤- الإشارة إلى أن هذا المنتدى يعتبر مبادرة فريدة من نوعها، حيث شهد مشاركة المنظمات العالمية والعربية والإقليمية والوطنية بشكل تطوعي لحشد مصادر الدعم و تبادل الخبرات لصالح دعم استراتيجية التنمية الفلسطينية التي تتسم بالملكية الوطنية والموضوعة بالتعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني وشركاء التنمية من القطاع الخاص.

١٥- التشديد على أهمية استمرارية المنتدى كعملية تشاورية دائمة وأهمية متابعة الجهود وتنفيذ توصياته من خلال إقامة لجنة متخصصة مشتركة ، تكون المجموعة التشاورية نواتها، لمتابعة نتائج المنتدى، وتُسمى لجنة متابعة المنتدى المشتركة. وتدعو الإسكوا لعقد أول اجتماعاتها لإقرار التدابير الضرورية لتفعيل اللجنة وتحديد آلياتها ومهام عملها ومتابعة تنفيذ توصيات المنتدى والمبادرات المعلن عنها خلاله وتشجيعها، وامكانية عقد المنتدى مرة أخرى في الوقت الذي تقترحه المجموعة التشاورية.

١٦- الإعراب عن تقديرهم لجهود المنظمين وشركائهم في تنظيم المنتدى واستضافته، خصوصاً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية وباقي أعضاء المجموعة التشاورية.

الملحق ١

تنظيم الأعمال

الإثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

١٨,٠٠-١٩٣,٠ **افتتاح المنتدى**

- السيدة مرفت تلاوي، رئيس المنتدى، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- سعادة السفير سعيد كمال، نائب أمين عام جامعة الدول العربية لشؤون فلسطين
- معالي السيد نبيل شعث، وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية
- معالي السيد أسعد دياب، وزير الشؤون الاجتماعية، الجمهورية اللبنانية

١٩,٣٠ **حفل استقبال**

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

٩,٠٠-١٠,٠٠ **استقبال وتسجيل المشاركين**

١٠,٠٠-١٠,٣٠ **كلمات ممثلي الدول العربية**

- معالي السيد حمودة حمدي، وزير الاستثمار الخارجي والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية
- سعادة السيدة دولة حسن، مساعدة وزير خارجية جمهورية مصر العربية للعلاقات الاقتصادية الدولية
- معالي السيد يوسف البسام، نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية

١٠,٣٠-١١,٤٥ **الجلسة الأولى: انعكاسات الاحتلال والرؤية التنموية الفلسطينية**

إدارة الجلسة: -معالي السيد حمودة حمدي، وزير الاستثمار الخارجي والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية
-السيد حسن الشريف، مستشار الأمين التنفيذي للشؤون الطارئة الإسكوا

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (تابع)

(أ) الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي
(تقرير الأمين العام للأمم المتحدة)
السيد حسن الشريف، مستشار الأمين التنفيذي للشؤون الطارئة، الإسكوا؛

(ب) العملية التشاورية الفلسطينية
السيد محمد غضية، المدير العام، وزارة التخطيط، السلطة الفلسطينية؛

(ج) الرؤية التنموية الفلسطينية المنسقة
معالي السيد غسان الخطيب، وزير العمل ووزير التخطيط بالوكالة، السلطة الفلسطينية؛

(د) ربط الإغاثة بالتنمية
السيد فضل النقيب، مستشار وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية

١١,٤٥-١٢,٠٠ **إستراحة**

١٢,٠٠-١٤,٠٠ **الجلسة الثانية: إمكانات التنمية في ظل عدم الاستقرار**

إدارة الجلسة: -السيد المنصور بن فتى، المنسق، صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية
-السيدة ندى الناشف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لبنان)

١٢,٠٠-١٣,١٥ (أ) تحديات التنمية الفلسطينية في ظل البيئة الإقليمية والدولية المستجدة
السيد جورج العبد، المستشار الخاص للمدير الإداري، صندوق النقد الدولي؛

(ب) التنمية في ظروف الأزمات
السيد عاطف قبرصي، أستاذ في الاقتصاد، جامعة ماكماستر، كندا؛

(ج) بناء المؤسسات وإصلاحها في ظل اقتصاد ممزق بفعل الحرب - حالة فلسطين
السيد مشتاق خان، أستاذ في الاقتصاد، جامعة لندن، المملكة المتحدة؛

١٣,١٥-١٤,٠٠ (د) انعكاسات الفصل الجغرافي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة
السيد مصطفى البرغوتي، مدير معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية، فلسطين

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (تابع)

١٤,٠٠-١٥,٣٠ **استراحة غداء**

١٥,٣٠-١٨,٠٠ **ورشات عمل فنية متوازية: الأولويات والاحتياجات الفلسطينية**

ورشة العمل (أ): الجوانب الاجتماعية

إدارة الجلسة: -السيد جواد ناجي، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية
-السيد خالد دودين، ممثل منظمة العمل الدولية، فلسطين

الورقة: -الأولويات والاحتياجات الاجتماعية
-السيد محسن أبو رمضان، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

المعقبون: -السيد فكتور بله، مدير، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
-السيد حسن عبد العاطي، منسق المنتدى المدني القومي، السودان

ورشة العمل (ب): الجوانب الاقتصادية

إدارة الجلسة: -السيد مازن سنقرط، رئيس لجنة تنسيق القطاع الخاص الفلسطيني
-السيدة هناء داودي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الورقة: -الأولويات والاحتياجات الاقتصادية
-السيد سمير عبد الله، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المعقبون: -السيد عاطف قبرصي
-السيد رضوان شعبان، البنك الدولي

ورشة العمل (ج): البنى التحتية

إدارة الجلسة: -معالي السيد عزام الأحمد، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، السلطة الفلسطينية
-السيدة أنهار حجازي، مدير قسم التنمية المستدامة والإنتاجية، الإسكوا

الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (تابع)

الورقة: -الأولويات والاحتياجات للبنى التحتية
-السيد سمير أبو عيشة، مدير التخطيط والتنمية، أستاذ في جامعة النجاح

المعقب: -السيد عبد المنعم العريس، رئيس مجلس بلدية بيروت

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

١٠,٠٠-١٢,٠٠ **الجلسة الثالثة: تعزيز الشراكة العربية-الفلسطينية**

إدارة الجلسة: -سعادة السيد سعيد كمال، جامعة الدول العربية
-السيدة أمينة طه، جامعة الدول العربية

(أ) المساعدات العربية: جامعة الدول العربية
السيدة غانية ملحيس، مسؤول ملف التنمية والإعمار

(ب) المساعدات العربية: صندوق الأقصى
السيد المنصور بن فتى، المنسق

(ج) مساعدات مجلس التعاون لدول الخليج العربية
معالي السيد صالح عبد الرحمن المانع، ممثل الأمين العام

(د) المجتمع المدني
السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
السيد عزت عبد الهادي، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

(هـ) القطاع الخاص
السيد سمير حليلة، رئيس مركز التجارة الفلسطيني

(و) الشتات الفلسطيني
السيد أسعد عبد الرحمن، مدير مؤسسة فلسطين الدولية

١٢,٠٠-١٣,٣٠ **الجلسة الرابعة: تعزيز الشراكة الدولية-الفلسطينية**

إدارة الجلسة: -السيد عصام يوسف، الأمين العام، ائتلاف الخير
-السيد عبد الله عباس، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(أ) مساهمة الأمم المتحدة في مساعدة الشعب الفلسطيني
السيد ألكسي كوستي، مدير التنسيق، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة

(ب) البرنامج الخاص لمساعدة الشعب الفلسطيني
السيد منير قليبو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(ج) مساعدات الجهات المانحة في الأرض الفلسطينية المحتلة
السيد سيباستيان ديسسو، البنك الدولي

(د) الدعم الدولي-الدور والمسؤوليات
السيناتور بيير غالان، رئيس الجمعية الفلسطينية البلجيكية

(هـ) دور المجتمع المدني الأوروبي
السيدة غريتا دويزنبرغ، رئيسة اللجنة الهولندية لإنهاء الاحتلال

١٣,٣٠-١٥,٠٠ **استراحة غداء**

١٥,٠٠-١٦,٣٠ **ورشات عمل فنية متوازية: مواضيع شاملة**

ورشة العمل (أ): الشتات الفلسطيني

إدارة الجلسة: -السيد إسماعيل الزبري، المدير، مؤسسة التعاون
-السيد أمين مكي مدني، ممثل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، لبنان

ورقتان: دور الشتات الفلسطيني في عملية التنمية في الأرض المحتلة
-السيد نبيل حجار، أستاذ، جامعة ليل، فرنسا

تجربة برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين
-السيد منير قليبو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المعقبون: -السيد عصام يوسف، الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية، المملكة المتحدة
-السيد محمود عيسى، الجالية الفلسطينية في الدانمرك

ورشة العمل (ب): شراكة القطاع الخاص من أجل فلسطين واعدة

إدارة الجلسة: -السيدة غانية ملحيس، جامعة الدول العربية
-السيد محمود خالد عز الدين، صندوق الأقصى

الورقة: فرص الشراكة الواعدة لدى القطاع الخاص الفلسطيني
-السيد سمير حليلة، رئيس مركز التجارة الفلسطيني

طاولة مستديرة

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (تابع)

ورشة العمل (ج): مشاركة المرأة

إدارة الجلسة: -معالي السيدة زهيرة كمال، وزيرة شؤون المرأة، السلطة الفلسطينية
-السيدة فاطمة سبيتي قاسم، مدير مركز الإسكوا للمرأة

الورقة: المرأة الفلسطينية وأولويات التنمية-رؤية لمشاركة المرأة
-السيدة هديل قزاز، وزارة شؤون المرأة، السلطة الفلسطينية

المعقبون: -السيدة نعمت كوكو، باحثة، مركز الجندر للبحوث والتدريب، السودان
-السيدة سلوى سنيورة بعاصيري، الأمين العام للجنة الوطنية للأونيسكو
-السيد كمال حمدان، رئيس الدائرة الاقتصادية، مؤسسة البحوث والاستشارات

١٥,٠٠-١٨,٠٠ **مبادرات الشراكة: التدريب والتعليم الطبي - مبادرة شراكة للهلال الأحمر القطري (مجموعة العمل الأولى)**

مدير الجلسة: -الدكتور محمد غانم العلي، الأمين العام للهلال الأحمر القطري

المتحدثون: -الدكتور وائل عيسى، وزارة الصحة، السلطة الفلسطينية
-الدكتور هيثم الحسن، مستشفى المقاصد، القدس
-الدكتور محمد الطويل، الهلال الأحمر القطري
-الدكتور خالد دياب، الهلال الأحمر القطري

١٦,٣٠-١٨,٠٠ **طاولة مستديرة: دور الإعلام في الترويج للشراكة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

إدارة الجلسة: -السيد رامي خوري، مدير التحرير، الدايلي ستار
-السيدة خولة مطر، منظمة العمل الدولية

الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

١٠,٠٠-١٢,٠٠ مبادرات الشراكة: مجموعات عمل متوازية

مجموعة العمل الثانية: شراكة المجتمع المدني

إدارة الجلسة: -السيد زياد عبد الصمد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
-السيد المنصور بن فتى، صندوق الأقصى

مجموعة العمل الثالثة: الشراكات في القطاع الزراعي والمشاريع الصناعية الزراعية

إدارة الجلسة: -السيد أنطوان منصور، المنسق، فريق عمل اسكوا حول فلسطين
-السيد عصام يوسف، الأمين العام، ائتلاف الخير

مجموعة العمل الرابعة: **توأمة البلديات**

إدارة الجلسة: -السيد عبد الله عباس، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
-السيد رياض تبوني، الإسكوا

مجموعة العمل الخامسة: **الشراكة في التربية**

إدارة الجلسة: -السيد فكتور بله، مدير منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم، لبنان

١٢,٠٠-١٢,٣٠ **"هذه هي فلسطين بالصور"، تقديم السيد جورج عازار**

١٢,٣٠-١٤,٠٠ **الجلسة الختامية**

الكلمات الختامية:

السيدة مرفت تلاوي، الإسكوا
سعادة السفير سعيد كمال، جامعة الدول العربية
معالي السيد غسان الخطيب، السلطة الفلسطينية

الملحق ٢

الأنشطة الثقافية

تحت عنوان "الوجه الآخر لفلسطين"، ترافق المنتدى العربي الدولي الأنشطة الثقافية التالية:

١- **مهرجان رام الله السينمائي**

الزمان: ٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، من الساعة ١٨,٠٠ إلى ٢٠,٠٠
المكان: الجامعة الأميركية في بيروت
يشارك في التنظيم نادي السينما في الجامعة الأميركية في بيروت ومركز رام الله للفيلم

٢- **معرض فن تشكيلي "ألوان فلسطينية"**

الزمان: ٩-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
المكان: القاعة الزجاجية، وزارة السياحة، الحمراء
يشارك في التنظيم الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين

٣- **أمسية فلكلورية**

الزمان: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٨,٣٠
المكان: مركز بيروت للمعارض والترفيه (بيال)
الفرق المشاركة: براعم الفنون (فلسطين)
فرقة الصمود للفنون الشعبية، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
أطفال دار الأيتام الإسلامية، لبنان
يشارك في التنظيم المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتدريب المهني (بيت أطفال الصمود)

٤- **معرض "فلسطين: الكتاب"**

الزمان: ١١-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
المكان: حديقة جبران خليل جبران، رياض الصلح(*)
يشارك في التنظيم دار ابن رشد للنشر

(*) تقع حديقة جبران خليل جبران مقابل بيت الأمم المتحدة.

٥- **معرض "فلسطين: التراث"**

الزمان: ١١-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
المكان: حديقة جبران خليل جبران، رياض الصلح
يشارك في التنظيم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) ولجنة إحياء التراث الفلسطيني

٦- **معرض "فلسطين: صور الحياة اليومية"**

الزمان: ١١-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
المكان: حديقة جبران خليل جبران، رياض الصلح
يشارك في التنظيم اتحاد المصورين العرب

٧- **معرض رسوم الأطفال "الإعمار مقابل الدمار"**

الزمان: ١١-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
المكان: بيت الأمم المتحدة، بيروت
يشارك في التنظيم مركز إبداع، مخيم الدهيشة للاجئين فلسطين